



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



التحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي
دراسة حالة المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية "ليند غاز" – ورقلة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير
تخصص: محاسبة

تحت إشراف الأستاذ:

بابنات عبد الرحمن

من إعداد الطالب

الحاج مسعود ياسين

حميد أوجانة أحمد

السنة الجامعية: 2012\2013

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة

إلى الوالدة الكريمة التي عبت دعواتها لي طريق الخير والتوفيق

إلى كل إخوتي و أخواتي أزواجهم وزوجاتهم وأولادهم، وكل عائلة الحاج مسعود

إلى الصديق أحمد حميد أوجانة و عائلته و يوسف الداغور وصالح و عبد العزيز أولاد بابيهون

إلى جميع الأصدقاء والزلاء الذين انشغلوا بانشغالي لهذا البحث وخاصة أصدقاء الإقامة الجامعية بورقلة

إلى كل أصدقائي في الجامعة ومعهد الحياة بالقرارة وكل الأصدقاء في هذه الحياة

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

ياسين الحاج مسعود

شكر وتقدير

الحمد و الثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه وعلى توفيقنا لإنجاز هذا العمل اعترافا
بالفضل و تقديرا للجميل لا يسعنا إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ أبوبنات
عبد الرحمان لإشرافه على هذا العمل وتوجيهاته القيمة

و إلى كل أساتذتنا في جميع أطوار الدراسة

وكذا كل من ساهم بالمعلومات والمراجع أو بالإرشادات والتشجيع

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا
إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضى الرحمن
وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق
-والدتي حفظها الله وبارك في عمرها-
إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة
-والدي حفظه الله وبارك في عمره-
إلى أخي قاسم وزوجته وكل إخواني وكل أفراد عائلتي
إلى زوجتي جازاها الله من فضله وإبنتي الصغيرة
إلى رفيق الدرب الحاج مسعود ياسين وعائلته
وكل من جمعني بهم مسيرة الدراسة.

حميد أوجانة أحمد

محتويات البحث

المقدمة

الفصل الأول: التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية

- 01.....مقدمة الفصل
- 02.....المبحث الأول: : التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية
- 02.....المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
- 04.....المطلب الثاني : التطور التاريخي للتحليل المالي
- 06.....المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي
- 07.....المبحث الثاني: اثر نظام المحاسبي المالي علي نوعية المعلومات المالية
- 07.....المطلب الأول: من المحاسبة العامة الى المحاسبة الخاصة
- 10.....المطلب الثاني: القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي
- 12.....خاتمة الفصل:

الفصل الثاني : تقييم الملاءة المالية للمؤسسة الاقتصادية

- 13مقدمة الفصل
- 14.....المبحث الأول : التحليل المالي الساكن
- 14.....المطلب الأول : الميزانية المالية
- 17.....المطلب الثاني : عموميات حول النسب المالية
- 18.....المطلب الثالث : تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب
- 24.....المطلب الرابع : تحليل الميزانية المالية بواسطة التوازنات المالية
- 33.....المبحث الثاني : التحليل المالي الديناميكي
- 33.....المطلب الأول : جدول التمويل
- 37.....المطلب الثاني : قائمة التدفقات النقدية
- 39.....المطلب الثالث : تحليل قائمة التدفقات النقدية
- 43.....المطلب الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي
- 45.....خاتمة الفصل:

الفصل الثالث : دراسة حالة المؤسسة الوطنية ليند غاز -ورقلة-

- 46.....مقدمة الفصل
- 47.....المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة الوطنية للغازات الصناعية lind gaz
- 47.....المطلب الأول : نشأة و تطور المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية
- 48.....المطلب الثاني: تعريف ومهام مؤسسة ليند غاز
- 49.....المبحث الثاني: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة
- 49.....المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية للمؤسسة
- 52.....المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة بواسطة النسب
- 53.....المطلب الثالث: تحليل التوازن المالي
- 58.....خاتمة الفصل:

الخاتمة:

المراجع

المقدمة

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعدد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، و نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي.

كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية لمؤسسات الأعمال، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد، و لذلك فإن القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية، دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته، خاصة وأن النجاح والتقدم يجب ألا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير، ولذلك لا بد لها من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة، والذي يحتاج طبعاً إلى رقابة التنفيذ وتقييم الأداء وتحديد الانحرافات، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية، حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

أولاً: إشكالية البحث:

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمر ضرورياً، ومن ثم أصبح لزاماً على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي عدداً ضخماً من الأرقام التي تجمع يومياً في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، وهذا طبعاً ما يسعى التحليل المالي إلى الوصول إليه. من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

هل يعتبر التحليل المالي أداة فعالة للكشف عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة في تطبيق ظل النظام المالي المحاسبي؟

ومنه تتفرع عنه هذه الأسئلة:

- هل يمكن أن نقول أن التحلل المالي هو مشخص فعال لمشاكل التي تقع فيها المؤسسة الاقتصادية؟

- ما مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي عملية التحليل المالي لنشاط المؤسسة؟

ثانياً: فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤل المشار إليه آنفاً، تم وضع الفرضيتين التاليتين:

- إن تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في ضوء التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها، و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

- تطبيق المؤسسة للنظام المحاسبي المالي يسمح لها باستخدام التحليل المالي مباشرة على القوائم المالية لتقييم وضعيتها المالية.

ثالثاً: موضوع البحث:

يتناول هذا البحث الذي يأتي تحت عنوان " التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل النظام المالي المحاسبي" دراسة حالة المؤسسة "الغازات الصناعية ليند غاز" بورقلة، أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل الوصول إلى الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، كما يتناول هذا البحث أيضاً دراسة حالة المؤسسة "ليند غاز" لمعرفة

مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع المالي لها، ومن ثم اقتراح الإجراءات التصحيحية التي نراها مناسبة.

رابعاً: أهمية البحث:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية، عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات، بحيث يُظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وتكون عوناً لها في ترشيد قراراتها، وهذا طبعاً لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

خامساً: أهداف البحث:

- يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة.
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية للغازات الصناعية ليند غاز.

سادساً: منهج البحث:

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الفصلين الأولين، القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما تم الاعتماد في الفصل الرابع الذي تم فيه دراسة حالة في مؤسسة ليند غاز على تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة، ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع. وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

يتناول الفصل الأول مفهوم التحليل المالي، وأغراضه ومقوماته ومصادر المعلومات اللازمة لقيام به، وكذلك تطرق إلى مراحل التطور التاريخي الذي شهده هذا التحليل، وكما يتضمن أيضاً أدوات المهمة في التحليل المالي من مقارنة القوائم المالية والتحليل الهيكلي وقائمة التدفق النقدي و التحليل بواسطة النسب وكل هذا في المبحث الأول وأما في المبحث الثاني فتناول أثر النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المالية من المحاسبة العامة إلى المحاسبة الخاصة في كل مستوياتها، وأستعرض في هذا الفصل كذلك كل القوائم المالية لهذا النظام من ميزانية إلى الملاحق..

أما في الفصل الثاني فقد تم فيه عرض التحليل المالي الساكن والديناميكي بحيث درس الميزانية المالية وتحليلها بواسطة النسب والتوازنات المالية وكان هذا في التحليل الساكن وأما في التحليل الديناميكي فعالج جدول التمويل وقائمة التدفقات النقدية وتحليلها وكيفية استخدامها في التحليل المالي.

وفي الفصل الرابع و الأخير، فقد تم فيه دراسة حالة المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية ليند غاز، لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، حيث تم فيه التعريف بالمؤسسة محل الدراسة ، وتقييم أدائها المالي خلال الفترة المدروسة (2011-2012) باستخدام المؤشرات المالية التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.

مقدمة

الفصل الأول :

التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية

الفصل الثاني :

تقييم الملاءة المالية للمؤسسة الاقتصادية

الفصل الثالث :

دراسة حالة مؤسسة ليند غاز

اختتمت

مقدمة الفصل :

عرف التحليل المالي تحولات عميقة خلال السنوات الاخيرة (المرجع المحاسبي الدولي IFRS، توسع نشاط الاسواق المالية، الثقل المتزايد للنشاطات غير المادية والتكنولوجيا للمؤسسات و التي يصعب تحديدها..)، نوعية المعلومة وعدم تأكدها استلزم تحليل الوثائق المحاسبية.

يجيب التحليل المالي على ثلاث أنواع من الحاجيات و التي تمثل المراحل الثلاثة لتطوره، حيث في البداية اهتم التحليل المالي بمصالح المقرضين، وبصفة رئيسية البنوك وهذا من وجهة النظر الذمة التي تقيم الأصول من منظور التصفية حيث يجب أن تغطي الديون، هذا الاقتراب يعتبر ساكنا باعتباره لا يهتم بإمكانيات تجديد الأصول و الخصوم .

المرحلة الموالية تميزت بالانتقال من التحليل الساكن للسيولة الى تحليل ديناميكي للقدرة على الوفاء، بإدخال الدورات الثلاث لنشاط المؤسسة: دورة الاستغلال باعتبارها تمثل النشاط الجاري، دورة الاستثمار ودورة التمويل، وتبقى هذه المرحلة تعنى بمصالح المقرضين، وبالرغم من ملاءمته لمصالح المساهمين إلا أنه يغفل مفهوم القيمة التي تعتبر مركز اهتمامات التحليل المالي .

هذا الرجوع إلى مفهوم القيمة الذي يمثل اليوم التطور المهم للتحليل المالي، وكذلك للنموذج المحاسبي من خلال إدخال المعايير الدولية، فالقيمة لم يعد ينظر اليها من منظور التصفية و لكن تتركز على التوقع المستقبلي. ونوعية المعلومة المالية لا تقيّم من خلال مصداقيتها فحسب و لكن من ملاءمتها و ذلك من خلال قدرتها التوقعية.

و مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يجد المحل المالي نفسه أمام قوائم مالية مقدمة حسب المعايير المحاسبية الدولية والتي تتميز بإعطائها الأسبقية للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني الذي كان سائدا في المخطط المحاسبي الوطني , بالإضافة إلى طريقة تقييم كل من عناصر الأصول والخصوم حيث أهم عامل جديد فيها هو اللجوء إلى القيمة العادلة.

المبحث الأول: التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي.

يعرض هذا الفصل مفهوم التحليل المالي وأغراض استخدامه، وكذلك الركائز الأساسية التي يقوم عليها نجاح عملية التحليل.

أولاً: تعريف التحليل المالي:

التحليل المالي¹ Financial analysis عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية، ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.

ثانياً: أغراض التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء مشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع، وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع.

ويمكن بشكل عام حصر أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية:

- 1- تقييم ربحية المشروع؛
- 2- تقييم المركز المالي للمشروع؛
- 3- تقييم المركز الائتماني للمشروع؛
- 4- تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل؛
- 5- تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم؛
- 6- تقييم المركز التنافسي للمشروع؛
- 7- تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية (الفضل المالي)؛
- 8- استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط و للرقابة و لتقييم الأداء.

ثالثاً: مقومات التحليل المالي:

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذه الأهداف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها. وبناء لما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

1. - محمد مطر: كتاب التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2000 ص 3 - 5.

- 1- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية Reliability، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية Objectivity من جهة والملاءمة Relevance من جهة أخرى.
 - 2- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل. كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى ويقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى إليها.
- ولكن يحقق المحلل المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة مايلي:
- أ- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
 - ب- أن يبرز الفروض التي ينبغي عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكل محل الدراسة.
 - ج- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع، بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.
 - د- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل، وأن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها

رابعاً: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي:

- 1- مصادر معلومات داخلية.
 - 2- مصادر معلومات خارجية.
- ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية أم مؤشرات وصفية. ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات بشكل عام فيما يلي:
- 1- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات والايضاحات المرفقة بتلك البيانات.
 - 2- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
 - 3- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية
 - 4- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.
 - 5- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات الحكومية ومراكز البحث.
 - 6- المكاتب الاستشارية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتحليل المالي

مر التحليل المالي منذ ظهوره بالكثير من التطورات و التغيرات التي جاءت نتيجة لتغير ظروف المحيط الاقتصادي، وارتبطت بعض التطورات بأحداث اقتصادية هامة امتدت إلى الدراسات الاقتصادية والمالية¹.

أولاً : المرحلة الأولى (مخاطر الحقوق)

تمتد هذه المرحلة من بعد أزمة الكساد العالمي 1929 حتى الحرب العالمية الثانية، ويتميز التحليل المالي أساساً:

- التركيز على عنصري الأصول و الخصوم،
- التركيز على المخاطر البنكية،
- تسيطر الصناعات التحويلية و الصناعات الثقيلة على النشاط الاقتصادي؛
- يتميز الاقتصاد بمنافسة منخفضة نسبياً.

الخصائص :

- تتمثل الميزانية في مجموع الأصول و الخصوم، أي تركز على منظور السيولة؛
- إهمال التقديرات و التوقعات و الاعتماد بشكل رئيسي على الميزانية.

أدوات التحليل :

- رأس مال العامل ؛
- نسب السيولة ؛
- القدرة على التمويل الذاتي ؛
- القدرة على السداد ؛
- نسب الاستقلالية المالية ؛

ثانياً : المرحلة الثانية (تحليل المخاطر الصناعية)

وتبدأ هذه المرحلة بداية من سنوات 1970

الأساس :

- التركيز على عنصري الأصول و الخصوم؛
- انخفاض معدل الفائدة الحقيقي بفعل ارتفاع معدل التضخم؛
- مخاطر الاستثمار تعتمد على مخاطر الاستدانة؛
- إدماج عنصر التضخم في تحديد مخاطر الاستدانة؛
- وقوع المؤسسات في فخ الهروب إلى الأمام.

¹ - إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي: التسيير المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص47- 48.

الخصائص:

- استخدام عنصر الاحتياجات المالية بدل الأصول، والموارد بدل الخصوم؛
- ظهور البعد الوظيفي للمؤسسة باعتبارها وحدة اقتصادية تتشكل من وظائف الاستغلال، الاستثمار، التمويل؛
- يتمثل الهدف الرئيسي في تمويل النمو في النشاط.

أدوات التحليل:

- الاحتياج في رأس المال العامل؛
- الميزانية الوظيفية مع التفريق بين رأس المال العامل و الخزينة؛
- جدول الاستخدامات والموارد؛
- مفهوم جديد: فائض خزينة الاستغلال.

ثالثا: المرحلة الثالثة (التحليل المالي ضمن اقتصاديات السوق)

وتبدأ مع نهاية الثمانينات

الاساس :

- ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي؛
- اشتداد المنافسة و ظهور مخطر البقاء؛
- انتشار تمويل الاحتياجات المالية اعتمادا على الأسواق المالية.

الخصائص:

- تحليل حسابات النتائج؛
- ظهور منهج تحليلي شامل: صناعي، تجاري، مالي.

أدوات التحليل :

- الفائض الإجمالي للاستغلال ؛
- النتائج : النتيجة الاقتصادية ، الجارية ، الصافية . . . ؛
- الأصول الاقتصادية و المردودات الاقتصادية ؛
- أثر المقص ، النقطة الميتة ، الأرصدة الوسيطة لتسيير ؛
- أثر الرافعة المالية و الإجمالية .

رابعا : المرحلة الرابعة (تحليل القيمة): ابتداءا من التسعينات

الأساس :

- تطور النظرية المالية : ارتكاز القرارات المالية على القيمة ؛

- استخدام تقنيات الإعلام الآلي في المجال المالي وتطور أساليب المحاكاة المالية و مناهج التقديرات المالية بعيد المدى.
- زيادة دور المساهمين في القرارات المالية .

الخصائص :

- عدم الاعتماد على الجوانب المحاسبية في التحليل.
- سيطرة منظور القيمة على التحليل .

أدوات التحليل :

- فائض خزينة الاستغلال.
- فائض الخزينة المتاحة.
- جدول تدفقات الخزينة.
- معدل المردودية المرتكز على سوق المال .

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها، على الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار. ومن أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية نذكر:¹

أولاً: مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة

تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة، إذ تساعد هذه المقارنة في تعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها .

ثانياً: التحليل الهيكلي

وتقدم هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية وذلك من خلال تركيزها على عنصرين رئيسيين ، هما :

- أ- مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق مساهمين.
- ب- كيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى.

¹ - http://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4290561/79/aa180.doc
تاريخ الاطلاع 13/05/2013 ، 12:57

ثالثا: قائمة التدفق النقدي

يعتبر هذا التحليل بديلاً لتحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المؤسسة خلال الفترة السابقة التي يشملها التحليل، وذلك بتقسيم هذه التدفقات إلى ثلاث مجموعات هي: التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار، والتدفقات النقدية من عمليات التمويل، وميزة هذا التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى التي تركز على أساس الاستحقاق.

رابعا: التحليل المالي بالنسب

يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها ببعضها البعض، أو بالإستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المؤسسة موضوع التحليل وهذا ماسنراه في الفصل الموالي.

المبحث الثاني: أثر نظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المالية

المطلب الأول: من المحاسبة العامة الى المحاسبة المالية

النظام المحاسبي المالي الجديد (scf) المستمد من المعايير المحاسبية الدولية لا يعتبر مجموعة لنظريات محاسبة فحسب، فمن خلال هذه المعايير فإن تقنيات المحاسبة هي التي أوكل لها مهمة تقديم المعلومة المالية، ففي الإطار المفاهيمي، توجه المعلومة المالية أساسا إلى المستثمرين الخارجيين، مالكي المؤسسة.

التنظيم المحاسبي الجزائري الجديد يشير: " المحاسبة المالية هي نظام يهدف لتنظيم المعلومة المالية، تسمح بحجز، تصنيف، تقييم، تسجيل معلومات رقمية و تقديم جداول معبرة عن الصورة الصادقة للوضعية المالية و الذمة، و عن الاداء و خزينة الكيان عند نهاية الدورة".¹

- تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني²

يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث يقر مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني، بأنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، وهذا ماورد في المعايير المحاسبية الدولية و تم اعتماده من طرف الاطار المفهومي للنظام المحاسبي المالي الجديد (scf). وهذا مايعطي للمحاسبة المالية شكل نموذج لعرض واقعي للمؤسسة وهكذا نجد:

- إضافة الخسائر في القيمة للاهتلاكات؛
- إدخال مفهوم مؤشر فقدان القيمة؛
- ظهور القرض الإيجاري المالي في الميزانية؛

¹ قانون رقم: 07- 11 بتاريخ 25-11-2007 المتضمن نظام المحاسبي المالي المادة 3 و 121-3 منه، الجريدة الرسمية رقم 42.
² تودرت أكلي: التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ونقود جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص 120

- مفهوم الوحدة المنشئة للخزينة تسمح بحل مشاكل مرتبطة بفقدان القيمة و فارق التقييم (good-will)
- الإهلاك ينطلق من تاريخ استغلال الأصل و ليس من تاريخ الفوترة ؛
- يستحسن حساب الإهلاك استنادا إلى عدد الوحدات المنتجة ؛
- تقييم المخزونات يكون بالقيمة العادية أو بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة التاريخية ، و هكذا لم يعد بإمكان انخفاض مستوى النشاط الاختفاء ضمن قيم المخزونات .

فالنسخة الجديدة للنظام المحاسبي المالي تعتبر قطيعة تامة مع المخطط الوطني للمحاسبة (pcn) وفي تنسيق كبير مع المعايير الدولية .

إن التغييرات المحدثة ذات أهمية بالغة ، إن على مستوى المفاهيم و المبادئ أو على مستوى تقنيات المحاسبة ذاتها ، نذكر مايلي :

أولا : على المستوى الأول¹

المخطط المحاسبي الوطني (PCN) استعمل مصطلح الأموال الخاصة ، بينما يستعمل النظام الجديد مصطلح رأس المال ، وهذا ما يؤدي إلى تضمين هذا الصنف في المدونة الجديدة عناصر جديدة (الحساب 13 المنتوجات و الأعباء المؤجلة خارج دورة الإستغلال) و الديون المالية و الديون لأكثر من سنة (الحساب 16 الاقتراضات و الديون المماثلة و الحساب 17 الديون المرتبطة بالمساهمات) ، التي كانت تظهر في الصنف الخامس (حساب 52) من المخطط المحاسبي الوطني .

هذا ماسيعفى المحلل المالي مستقبلا من إجراء عمليات المعالجة الأولية التي يجريها سابقا بغرض إعداد الميزانية المالية .

ثانيا : على مستوى الصنف الثاني²

يمكن تسجيل عدة معالجات جديدة في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- كل الحقوق التي تتجاوز مدتها السنة تعتبر ضمن هذا الصنف ؛
- الاعتراف المحاسبي في صنف الاستثمارات للتثبيات في شكل امتياز التي ستؤثر حتما على القيمة المحاسبية للكثير من المؤسسات ؛
- تسجيل الحقوق المالية لأكثر من سنة ضمن حسابات التثبيات ؛
- إمكانية تسجيل القروض الايجارية التمويلية ضمن حسابات التثبيات على أن تسجيل قيمتها كديون قيمتها كديون مالية فتصبح بذلك قابلة للإهلاك؛
- يكمل الإهلاك بفقدان القيمة الذي قد تتعرض له بعض الأصول (حساب 28 و 29)؛
- مفهوم جدول الاهلاكات يستبدل بمفهوم مخطط الاهلاك القابل للمراجعة؛
- القيمة المحاسبية الصافية (VAN) تحدد بالنسبة إلى القيمة العادلة و القيمة القابلة للتحقيق.
- القيمة المتبقية للأصل عند نهاية عمر الإنتاجي، تطرح من قاعدة حساب الاهلاك، ومصاريف التكييف تضاف إلى التثبيات؛

¹ نفس المرجع السابق ص 120 ، 121

² نفس المرجع السابق ص 121 ، 122

- فارق التقييم (GOOD-WELL) يخضع لإهلاك و فقدان القيمة في حالة كون مدة الحياة محدد؛
- لا يوجد للمصاريف الإعدادية في هذا الصنف كونها تسجل مباشرة كمصاريف الدورة؛
- لا يمكن توزيع مصاريف البحث والتطوير إلا إذا ثبت أنها متعلقة بنشاط الدورات القادمة وإمكانية تحقيقها لمنافع اقتصادية مستقبلية.

ويتضح من خلال هذا أن تقييم التثبيات يكون أكثر واقعية و هذا ما كان يبحث عنه المحلل المالي الذي كان يجري عدة معالجات للوصول إلى القيمة الحقيقية للأصول، وهذا ما تكفل به النظام المحاسبي المالي الجديد بصفة نهائية .

ثالثا : على مستوى الصنف الثالث¹

تقييم عناصر هذا الصنف يتم بالتكلفة العادية أو بالتكلفة المعيارية إن كانت قريبة من التكلفة العادية، والتكاليف الثابتة توزع حسب طريقة التحميل العقلاني، و فقدان القيمة يحسب بطريقة القيمة العادلة.

ونلاحظ كذلك في هذا الصنف إضفاء الصبغة الواقعية ، التي كثيرا ما كانت تخفى عن المحلل المالي و التي كان يحاول أن يخفف من أثرها قدر الإمكان.

رابعا: على مستوى الصنف الرابع والخامس²

هذان الصنفان يستقبلان العناصر لأقل من سنة، ولم يعودا يصنفان حسب هيكلية المخطط المحاسبي الوطني، فالديون القصيرة والحقوق القصيرة تظهر كلها في الصنف الرابع، أما الحسابات المالية وحسابات الخزينة الموجبة والسالبة تظهر في الصنف الخامس.

ويلاحظ هنا أن هذه الحسابات لم تعد تشمل سوى العناصر القصيرة الأجل، مما لا يستدعي إعادة ترتيب بعض عناصرها كما كان الحال عليه في السابق.

خامسا: على مستوى الصنف السادس و السابع³

حسابات هذان الصنفان تستقبل ضرائب الدورة و الضرائب المؤجلة الناتجة من التباين بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، وهذا عكس ما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني.

كما أن النظام المحاسبي المالي الجديد ينص على ضرورة تقديم حسابات النتائج حسب الطبيعة مع إمكانية تقديمه اختياريا حسب الوظيفة.

والجديد كذلك في هذين الحسابين هو إدماج عناصر خارج الاستغلال ضمن النتيجة العملياتية وذلك باستعمال الحسابات 65 الأعباء العملياتية الأخرى و 75 المنتوجات العملياتية الأخرى ، وهذا ما قد يتطلب من المحلل المالي الذي سيستعين بمعلومات إضافية من الملاحق والجداول الأخرى عند قيامه بتقييم أداء المؤسسة من خلال النشاط الرئيسي لها، كما العمليات الغير العادية المرتبطة بظروف استثنائية بحسابات 67 العناصر غير العادية(الأعباء) و 77 العناصر غير العادية (المنتجات)، هذه العناصر لا تدخل في النتيجة العملياتية و مستثناة من الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح الشركات.

¹ نفس المرجع السابق ص 122 ، 123

² نفس المرجع السابق ص 123

³ نفس المرجع السابق ص 123

المطلب الثاني: القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي¹

النظام المحاسبي المالي، امتثالا للمعايير الدولية IAS1 و IAS7 يعتمد على الجداول المالية الخمسة التالية:

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- الملاحق التي تشمل السياسات المحاسبية و مختلف المعلومات التوضيحية.

أولاً: الميزانية.

تضم الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛ وينبغي أن تشمل على الأقل العناصر التالية:

- 1- الأصول: التي يميز فيها بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية، والمعيار الذي بموجبه يتم هذا التميز هو المدة، إذ كل ما كان لأقل من سنة فهو أصل جار وما عدا ذلك فيعتبر غير جار.
- 2- الخصوم: يتم كذلك التمييز بين الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية، وعليه فإن الأموال الخاصة والديون لأكثر من سنة تعتبر خصوما غير جارية بينما الديون لأقل من سنة فهي خصوما جارية.

ثانياً: جدول حسابات النتائج.

يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، وهو وثيقة تلخيص لنواتج وأعباء الدورة، لا يأخذ في الاعتبار تاريخ التحصيل أو التسديد استناداً إلى مبدأ محاسبة الالتزام، ويسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة، بالإضافة إلى إظهار لعدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة) وكل هذه المستويات كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى بالأرصدة الوسيطة للتسيير.

ثالثاً: جدول تغيرات الأموال الخاصة.

يقدم جدول تغيرات الأموال الخاصة وضعية تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، وبواسطته يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص و الأعباء والنواتج المسجلة مباشرة في رأس المال و التغيرات في الطرق المحاسبية و مختلف التصحيحات لأخطاء التي كان لها أثر على رأس المال. هذا الجدول كان يعتبر من الجداول الملحقة في إطار المخطط المحاسبي الوطني، لكنه أصبح جدولاً رئيسياً يمكن بواسطته إعداد الجداول المالي الذي يعتبر أساسياً في التحليل المالي.

رابعاً: جدول تدفقات الخزينة.

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى تمكين مستعملي الجداول المالية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد الخزينة و معادلاتها و معلومات أخرى عن استعمال هذه التدفقات.

- فهو يظهر التحصيلات والتسديدات خلال الدورة حسب مصدرها:
- تدفقات متأتية من النشاطات العملياتية.
- تدفقات متأتية من نشاطات الاستثمار.

¹ نفس المرجع السابق ص 125، 126، 127

- تدفقات متأتية من نشاطات التمويل.
- تدفقات الخزينة المتأتية من فؤء الحصص.

يقدم هذا الجدول حسب الطريقة المباشرة, واختياريا حسب الطريقة غير المباشرة.

هذا الجدول لم يكن في السابق , وعليه كان المحلل المالي يقوم بإعداده انطلاقا من الميزانيات والحسابات النتائج المتتالية و مختلف الملاحق , لكن مع النظام المحاسبي المالي أصبح في غنى عن إعداده.

خامسا: الملاحق

يتضمن الملحق جداول ومعلومات وفيرة تسمح بتفسير الميزانية والحسابات النتائج و جداول تغيرات الأموال الخاصة و جدول تدفقات الخزينة , وأهداف الملحق هي:

- شرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم التي طبقت عند إعداد الحسابات.
- عرض المعلومات المكملة المطلوبة قانونا.
- إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بأحسن فهم لوضعية المؤسسة وأدائها.

المعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل المالي , فهي تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة.

خلاصة الفصل :

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الوثائق المحاسبية المستعملة في عملية التحليل والمتمثلة في الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج باعتبارهما الوثيقتين الأساسيتين التي تتوقف بعدم وجودها عملية التحليل .

ومن أجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل، والتي تبدأ بتحديد الهدف وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج عملية التحليل.

مقدمة الفصل:

اعتمد التحليل المالي الساكن على الميزانية العامة التي تصور الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة، مما يؤدي إلى إعطاء صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، ومن هنا تأتي ضرورة البحث عن تحليل يعطي رؤية ديناميكية عن الوضعية المالية للمؤسسة، لذا جاءت كشوفات التدفقات المالية لتحول عملية التحليل من المنظور الساكن إلى المنظور المتحرك، إذ تعد هذه الكشوفات وسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي حصلت في أموال المؤسسة، أي حصر التغيرات التي تعتبر استخداماً للأموال وتلك التي تعتبر مصدراً لها.

سوف نتطرق في المبحث الأول إلى التحليل المالي الساكن ودوره في تقييم أداء المؤسسة، حيث نتناول في هذا المبحث الميزانية المالية، وأهم التعديلات التي يمكن أن تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم مؤشرات هذا التحليل والمتمثلة في النسب المالية والتي تعد أكثر الأدوات استعمالاً في تحليل القوائم المالية.

سيتم التطرق في المبحث الثاني إلى جدول التمويل باعتباره الوثيقة التي تترجم السياسة المالية للمؤسسة من دورة مالية إلى أخرى، كما أنه يعطي لمحة عن تغيرات رأس المال العامل الصافي ومصدر هذه التغيرات، كما سيتناول هذا الفصل أيضاً جدول التدفقات النقدية من أجل التعرف على الحجم الحقيقي للنقدية التي حصلت عليها المؤسسة من خلال قيامها بأنشطتها المختلفة، بالإضافة إلى المؤشرات المالية التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة، والتي يمكن الاستعانة بها أثناء تقييم أداء المؤسسة.

المبحث الأول: التحليل المالي الساكن

المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية.

إن الميزانية المحاسبية لا تفي بمتطلبات التحليل المالي، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (الحقيقية) لممتلكات المؤسسة، ولا مبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها، لهذا يجب القيام بعدة إجراءات وتعديلات على الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

أولاً: تعريف الميزانية المالية:

هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية.¹

ثانياً: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

تستجيب الميزانية المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي لأهداف محاسبية كتحديد النتائج، وقانونية وهي تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير أو ديونها، واقتصادية وهي تحديد الاعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من ورائها، ولكنها لا تستجيب لأهداف مالية، ولكي يستطيع المحلل المالي استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن يحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية، وذلك بعد القيام بترتيب الأصول حسب درجة السيولة، والخصوم حسب درجة الاستحقاق، مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين.

وفيما يلي أهم التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

1- تعديل عناصر الأصول:

ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدئين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياسين لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة، وحسب هذا الترتيب فإن الأصول تنقسم إلى قسمين هما:

■ الأصول الثابتة

تتمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا يقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، فالاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها والمادية، وتكون القيم المعنوية في قمة الميزانية، تليها الاستثمارات المادية التي تتمثل في الأراضي، المباني، المعدات والأدوات، معدات النقل، تجهيزات المكتب،... الخ، ثم القيم الثابتة الأخرى وتشمل:²

- **مخزون الأمان:** وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف. حيث أن مدة بقائه في المؤسسة تفوق السنة، وهو احتياطي لتأخر التموين بالمخزونات بسبب الظروف الخارجية.

- **حقوق على الاستثمارات:** إن درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة وسندات التجهيز شبيهة بسيولة الاستثمارات، مما يجعل المحلل المالي يحولها إلى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن استثمارات تفوق مدتها السنة.

- **الكفالات المدفوعة:** كذلك يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات، لذا يجب أن تضاف إلى القيم الثابتة إلا إذا ورد

¹ - ناصر داداي عدون: تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص 25.

² مبارك لسوس: التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 21-22.

في كشوفات المؤسسة ما يدل على غير هذا.

- الديون المشكوك في تحصيلها: إذا كان استرجاعها لمدة تفوق السنة فتدرج ضمن الأصول الثابتة.
- المحجوزات البنكية: إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناء على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فإنه تدرج ضمن الأصول الثابتة.

ملاحظة: المصاريف الإعدادية أو التمهيدية تستثنى في وضع الميزانية المالية، لكونها مصاريف دفعت في فترة سابقة عند تأسيس المؤسسة، ولم يصبح لها وجود حالياً ضمن موجودات المؤسسة، وأن تسجيلها المحاسبي لم يكن إلا لغرض إطفائها.

■ الأصول المتداولة

لقد عرفت الأصول المتداولة من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها "النقدية والأصول أو الموارد الأخرى والتي تحدد على عادة أساس توقع معقول لأن تتحول إلى نقدية، أو تباع، أو تستهلك خلال دورة العمليات.

كما عرفها Sanders Hatfield Moore على أنها "تلك الأصول التي تتحول خلال السلوك المنتظم للنشاط إلى نقدية، والأصول التي تقتنى بقصد تحويلها إلى نقدية وهي تشمل:

- **قيم الاستغلال:** تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة وقيد التنفيذ... الخ، مطروحا منها مخزون الأمان.

- **القيم المحققة:** تشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل الزبائن، سندات التوظيف... الخ، شرط أن لا تتجاوز مدتها سنة، أو بعبارة أخرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة أو التي حولت إلى سيولة.

- **القيم الجاهزة:** هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي.

2- تعديل عناصر الخصوم

حسب مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين، تتمثل الأولى في الأموال الدائمة والثانية في الديون القصيرة الأجل.

❖ **الأموال الدائمة:** هي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:

- **الأموال الخاصة:** تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وتشمل رأس المال الخاص أو أموال المساهمين، والاحتياطيات، ونتائج رهن التخصيص، والمؤونات بعد طرح نسبة الضريبة منها.

- **الديون الطويلة الأجل:** هي الديون التي يزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن السنة مثل ديون الاستثمار.

❖ **الديون القصيرة الأجل:** هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات، والنتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، ديون الاستغلال، أوراق الدفع.

* طريقة تحليل بعض عناصر الخصوم عند إعداد الميزانية المالية

- مؤونات الخسائر والتكاليف: يتم تحديد هذه المؤونات بشكل تقديري لتغطية الخسائر المتوقعة، ففي نهاية السنة المالية يمكن مواجهة ثلاثة حالات وهي:¹

أ- الخسائر التي وقعت فعلا: إذا تحققت الخسائر فان المؤسسة سوف تتحمل العبء، وبالتالي فسوف تدفع قيمة الخسارة أو العبء إلى الغير خلال مدة لا تزيد عن السنة، وبالتالي تعتبر هذه القيمة دين على المؤسسة ذو مدة قصيرة.

ب- الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا: هذه الخسائر سوف تدفع المؤسسة قيمتها بعد وقوعها، لذا فهي تعتبر دين على المؤسسة طويل الأجل.

¹ ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص 32 .

ج - عدم حدوث أي خسائر: في حالة عدم حدوث أي خسائر فإن مقدار المؤونة المخصص ليس له أي معنى أو هدف أو مبرر، ولذا فسوف يعود إلى أصله وهو ربح إجمالي قبل الضريبة، وبالتالي فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة خلال تلك السنة، وبالتالي فإن قيمة الضريبة تدمج ضمن الديون القصيرة الأجل، أما المبلغ المتبقي بعد طرح الضريبة فسوف يدمج ضمن الاحتياطات.

- ديون الاستثمارات: غالبا ما تدفع ضمن أقساط سنوية، وهذا يعود لمدة حياة الاستثمار أي كل سنة تطرح منه الدفعة التي تسدد في تلك السنة والتي تمثل ديونا قصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون الطويلة الأجل.

- نتيجة السنة: تعالج النتيجة بقرار إداري، فإذا كانت خسارة فهي تؤدي إلى انخفاض في قيمة أسهم المساهمين في السوق المالية، ويتم تخفيض قيمة هذه الخسارة من نتائج رهن التخصيص ضمن الأموال الخاصة. أما إذا كانت ربحا فإنها توزع حسب قرار التوزيع إلى احتياطات، أو توزيعات على المساهمين في حساب الشركاء ضمن الديون القصيرة الأجل، وإذا لم يتخذ قرار في تخصيصها فإنها تدمج ضمن نتائج رهن التخصيص.

ثالثا: الميزانية المالية المختصرة

1- الميزانية المالية المختصرة وتمثيلها:

أ - تعريفها

هي جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول وتتمثل في: الأصول الثابتة، قيم الاستغلال، قيم محققة وقيم جاهزة، والمجاميع الكبرى لعناصر الخصوم وتتمثل في: الأموال الخاصة، الديون طويلة الأجل وكذلك الديون القصيرة الأجل، وذلك لتسهيل عملية التحليل وحساب النسب المؤوية لكل عنصر. والشكل التالي يوضح الميزانية المالية المختصرة ومختلف مكوناتها¹.

الجدول رقم (2-1): الميزانية المالية المختصرة

الخصوم		الأصول	
أموال الخاصة	أموال الدائمة	أصول الثابتة	
ديون طويلة الأجل		مخزونات	أصول ثابتة
ديون قصيرة الأجل	قيم محققة	قيم جاهزة	
مجموع الخصوم		مجموع الأصول	

المصدر: اليمين سعادة: مذكرة ماجستير استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها جامعة باتنة السنة الجامعية 2008-2009، ص 37

ب - التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة

يتم تمثيل الميزانية المالية المختصرة على أشكال هندسية مختلفة منها المستطيل، المربع، وهذا التمثيل يمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها، ولكي الدائرة تسهل عملية تمثيلها يتم حساب النسبة المؤوية لكل عنصر من عناصرها باستعمال العلاقة التالية:

$$X = \frac{\text{قيمة العنصر المعين}}{\text{مجموع الميزانية}} \times 100$$

حيث X يمثل قيمة العنصر المقيم

¹ ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص 40.

2- نواحي القصور في الميزانية المالية

يمكن حصر جوانب القصور في الميزانية المالية فيما يلي:¹
 تقييم عناصر الخصوم في الميزانية بالقيمة التاريخية، فتختلف في قيمتها النقدية نظرا لتأثير الزمن والتضخم على قيمة النقود، كما يطرح نفس المشكل بين الأصول الثابتة والمتداولة وخاصة المادية منها، فهي تقيم في الميزانية المحاسبية على أساس القيمة التاريخية (قيمة الحصول عليها)، لهذا فباختلاف المدة بين النوعين من الأصول تختلف قيمتها النقدية، لذا فليس من المعقول أن نقوم بقيمة العنصر المعين بعملية التحليل والمقارنة بين عناصر مقيمة بطريقتين مختلفتين، إذن فيجب تقريب القيم لكل عناصر الميزانية، وهذا بالقيام بعملية إعادة التقدير للأصول الثابتة (بالقيم الحالية لها).
 إن هذه العملية تتم بواسطة مؤشرات متعلقة بتغير الأسعار. ويعتبر مبلغ ارتفاع قيمة الأصول كربح إضافي للمؤسسة، ويسجل في حساب فرق إعادة التقدير ضمن رأس المال الخاص.

المطلب الثاني: عموميات حول النسب المالية²

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي، وإنما هي في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء، وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.
 ورغم أن حساب النسب المالية لا يتطلب لإقرا محدودا من الخبرة والمهارة والمعرفة بالبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، إلا أن تفسير تلك النسب وربطها بالأداء يتصف بالصعوبة مما يستوجب على المحلل المالي الإدراك الجوهري لماهية النسب وطبيعة العلاقة التي كونتها وتغيراتها خلال الزمن.

أولاً: تعريف النسب المالية

تعرف النسبة رياضياً بأنها علاقة ثابتة بين رقمين 2، أما في المجال المالي فهي تعبر عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية، أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات النتائج، أو واحد من كليهما.

ثانياً: أسس التحليل المالي بالنسب

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب، وتتمثل هذه الأسس في:

-تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح.

-تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل.

-تحديد الحد الأدنى والأقصى المقبول لكل نسبة.

-وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة.

-اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل.

-تركيب النسب الإضافية بطريقة منطقية.

-تحديد المعنى الصحيح والتفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة، والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسبة.³

¹ ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص 34 .

² حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر، 2004 ص 175 .

المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقييم الأداء، وترشيد القرارات، المركز المالي والنقدي، بل إن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب وتقييم علاقة ما بين بسط ومقام، شرط أن تكون نتيجة تلك العلاقة ذات مدلول معين وتعطي تفسيراً لأحد جوانب الأداء في المؤسسة، وأهم هذه النسب:

- نسب السيولة.
- نسب النشاط.
- نسب التمويل.
- نسب الربحية.
- نسب السوق.

أولاً: نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل. حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشراً مهماً لتقييم أدائها المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياساً بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحاً عالية في الأجل الطويل، ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي¹:

1-نسبة التداول

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية²:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

2- نسبة السيولة السريعة:

تعتمد هذه النسبة على الأصول السريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة-المخزون}}{\text{الديون القصيرة الأجل}} \times 100$$

ومن أجل الوصول إلى نسبة دقيقة يجب القيام بما يلي:

- تخفيض الديون القصيرة الأجل بقيمة تسبيقات العملاء على الطلبات الجارية، حيث أن مقابلها موجود ضمن المخزون.

¹ مبارك لسوس، المرجع السابق، ص 46، 47 .

² علي عباس: الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، عمان مكتبة الرائد العلمية، 2002، ص 82 .

- تخفيض القيم غير الجاهزة بقيمة التسيقات المقدمة للموردين، حيث أنها ستتحول إلى مخزونات عند تسليم المشتريات.
- ملاحظة:** إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون القصيرة الأجل.
- 3- نسبة السيولة الجاهزة:**

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق.

يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}} \times 100$$

- إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية :
- تراجع نشاط المؤسسة؛
 - نقص تجديد الاستثمارات؛
 - فائض في النقديات غير مستغل و عرضة للتدهور في القيمة.

* **ملاحظة:** هناك من يعطي لنسبتي السيولة السريعة و السيولة الجاهزة المجال بين % 30 إلى % 50 و % 20 إلى % 30 على الترتيب.

ثانياً: نسب النشاط : تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه في الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه النسب.

3- معدل دوران مجموع الأصول

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل ومتابعة تطوره من الإجابة على سؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولاً قياساً بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلاً بالمبيعات؟¹

يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2- معدل دوران الأصول الثابتة

من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات.

يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

¹ حمزة محمود الزبيدي الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر، 2004، ص 139.

3- معدل دوران الأصول المتداولة

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

4- معدل دوران المخزون

يشكل المخزون أحد أهم مفردات الاستثمار في الأصول المتداولة والأكثر أهمية في عملية التشغيل، وعليه فإن هناك حرص من الإدارة في تحديد حجم الاستثمار في المخزون ومكوناته الرئيسية مثل البضاعة الجاهزة والمواد الأولية، فالتخوف دائما من أن تلجأ الإدارة إلى زيادة الاستثمار في المخزون بأكثر من الحاجة الاقتصادية المقررة له، وسبب هذا التخوف يكمن في المشاكل التي يسببها الاستثمار الفائض عن الحاجة، حيث يعتبر هذا الفائض استثمارا عاطلا يسبب انخفاضا في إيرادات المؤسسة.

وتتكرر نفس صيغة التخوف عندما يكون الاستثمار في المخزون بأقل من الحاجة المقررة له اقتصاديا، فهذه الحالة تسبب انخفاضا وتدني واضح في الأداء التشغيلي سببه عدم التوازن بين الاستثمار المتاح، والقدرة في توليد وخلق المبيعات.

يتم حساب معدل دوران المخزون وفق الصيغة النسبية التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

و يمكن حساب معدل دوران المخزون بالأيام وفق العلاقة التالية¹:

$$\text{معدل دوران المخزون بالأيام} = \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{تكلفة البضاعة المباعة}} = 360 \frac{\text{معدل دوران المخزون}}{360}$$

5- معدل دوران الذمم المدينة

يشير وجود الحسابات المدينة (العلاء وأوراق القبض) في الميزانية العامة إلى اعتماد الإدارة لسياسة البيع بالأجل، وفي الحقيقة فإن الإدارة تفضل دائما سياسة البيع النقدي، ولكن التعذر في تحقيق هذه الرغبة تميل إلى سياسة البيع بالأجل مع اهتمامها بحصر وتحديد العلاء الذين تتعامل معهم، وكذلك يجعلها تواريخ تحصيل قيم هذه المبيعات.

يقيس هذا المعدل مقدرة المؤسسة على تحصيل ذممها، كما أنه يقيس مدى فعالية سياسة الائتمان والتحصيل.

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{العلاء + أوراق القبض}}$$

6- فترة التحصيل

يقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه، ولهذا فإنها تعبر وبشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة، أي سرعة تحركها باتجاه المبيعات التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز، مثلها مثل معدل دوران الحسابات المدينة ولكن باتجاه معاكس. إذ في الوقت الذي يرتفع فيه معدل دوران الحسابات المدينة تنخفض فيه فترة التحصيل، والعكس صحيح، وهذا يعني أنه كلما ارتفع معدل دوران الحسابات المدينة والذي يعكس حالة القوة في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة، فإن فترة التحصيل سوف تنخفض بالمقابل لتعبر هي أيضا عن جانب من جوانب القوة.

¹ عاطف وليم أندراوس: التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 98.

ومن الناحية التحليلية، يجب أن نشير إلى أن الارتفاع الكبير في معدل فترة التحصيل يدل على أن السياسات التي وضعتها الإدارة غير فعالة، أو أن الإدارة أمام احتمال مواجهة مشاكل خطيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحصيل حساباتها المدينة بشكل عام، أو تعثرها في تحصيل بعض الحسابات. يتم حساب فترة التحصيل وفق العلاقة التالية¹:

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الحسابات المدينة}}$$

7- معدل دوران الحسابات الدائنة

تنشأ الحسابات الدائنة في المؤسسات بسبب لجوء إدارتها إلى عملية الشراء بالأجل. شأنها في ذلك شأن الحسابات المدينة التي تنشأ بسبب لجوء الإدارة إلى سياسة البيع بالأجل. وتشر مختلف مراجع الإدارة المالية إلى اعتبار معدل دوران الحسابات الدائنة مؤشراً من مؤشرات السيولة، لقدرة هذا المؤشر في تفسير كفاءة الإدارة في التسديد، حيث يعتبر الارتفاع في معدل دوران الحسابات الدائنة علامة من علامات التحسن في السيولة. وسبب ذلك ناتج عن قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل، أما الانخفاض في المعدل فيعبر عن حالة النقص في السيولة، وربما يشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل. يتم حساب معدل دوران الحسابات الدائنة وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات}}{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}$$

8- فترة الدفع

يقصد بفترة الدفع الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد تلك الحسابات، التحديد فان فترة الدفع ترتبط بقدرة الإدارة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها، والمنطق وبهذا التحليل هنا، أنه كلما زادت فترة الدفع، كلما دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، ليكون الانخفاض فيها معبراً عن التحسن في السيولة. وهذا التحديد مشتق وفق طريقة حساب فترة الدفع والتي تتم كما يلي²:

$$\text{فترة الدفع} = \frac{360}{\text{معدل دوران الحسابات الدائنة}}$$

ثالثاً: نسب التمويل

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها. ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر. إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل. غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تكثف تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، ونتيجة لما سبق تكتسب نسب التمويل أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة. فهي تهم الملاك من حيث أن ارتفاعها قد يؤدي إلى زيادة أرباحهم، غير أن تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب للملاك قلقاً نتيجة للمخاطر التي تصاحب عملية الاقتراض، ومن ناحية أخرى يهتم مقرضوها بهذه النسب لأنها تعطي لهم دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في أجالها المحددة، وعلى ضوء ذلك يقررون إقراض المؤسسة من عدمه ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة، فإن المحلل المالي يلجأ إلى العديد من المؤشرات المالية، وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها.

¹ حمزة محمود الزبيدي الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر، 2004 المرجع السابق، ص 151.

² مبارك لسوس، المرجع السابق، ص 51.

أ- نسبة التمويل الخارجي

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها، أما ارتفاع هذه النسبة فيشير إلى صعوبات ستعرض لها المؤسسة منها:

- صعوبة الحصول على أموال مقترضة إضافية، حيث أن المقرضين سوف يمتنعون عن تقديم قروض إضافية للمؤسسة؛
- صعوبات ناشئة عن احتمالات عدم القدرة على تسديد القروض وفوائدها، مما يعرض المؤسسة إلى احتمالات العسر المالي؛
- صعوبات مرتبطة بزيادة المخاطر التي يتعرض لها الملاك.

يتم حساب نسبة الاقتراض وفق الصيغة التالية:¹

$$\text{نسبة الاقتراض} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ب- نسبة الديون إلى حقوق الملكية

توضح هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون كمصدر من مصادر التمويل مقارنة بمصادر التمويل الداخلية، ولاشك أن مساهمة الملاك بالجزء الأكبر من تلك الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها، فهذه النسبة تقيس مدى مساهمة الدائنين في أموال المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك²، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:²

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ب- نسبة التمويل الدائم

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالباً، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة. ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

ت- نسبة التمويل الخاص

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

رابعاً: نسب المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية. فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل

¹ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، المرجع السابق، ص 194.

² أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 350.

المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة. تتاح أمام المحلل المالي للوصول إلى غايته من تحليل المردودية مجموعة من المؤشرات المالية نتطرق إليها فيما يلي¹:

أ- نسبة مردودية الأموال الخاصة

تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات². تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

ب- معدل العائد على الاستثمار

من أكثر المؤشرات دقة في تقييم أداء المؤسسات هو معدل العائد على الاستثمار، ويشير هذا المعدل إلى ربحية الدينار الواحد من الأموال المستثمرة داخل المؤسسة، فالعبرة ليست في ضخامة الأموال المستثمرة بقدر ما هي في ربحية هذه الأصول، ويتم التوصل إلى قيمة هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{مجموع الأصول العاملة}} \times 100$$

والمقصود بالأصول العاملة تلك الأصول التي استخدمت فعلا في خلق الربح، وهذا ما يعني ضرورة استبعاد الأصول التي لا تساهم في العملية الإنتاجية والتسويقية للمؤسسة مثل المعدات العاطلة والمباني التي قامت المؤسسة بإيجارها للغير من أجل الحصول على إيرادات الإيجار.

ج- نسبة مردودية النشاط

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللا، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، والتي قد تمتص كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

خامسا: نسب السوق

تساعد هذه النسب محلي الأسهم في أداء مهامهم عند تقييم أداء المؤسسات، كما تساعد المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في الأسواق المالية في التعرف على الاتجاهات السوقية للأسهم، حيث يشير الارتفاع في قيمة هذه المؤشرات في سوق الأعمال قياسا بمؤشرات المقارنة إلى تمتع المؤسسة بجوانب القوة، في حين يشير الانخفاض في قيم هذه المؤشرات إلى انخفاض في الأداء.

تبرز أهمية هذه النسب من شكلها الذي يربط بين القيمة السوقية للسهم العادي وعوائده المتوقعة في المستقبل وقيمه الدفترية. وبهذا الشكل فهي تقدم تصورا تحليليا عما يهتم به الملاك و المستثمرين فيها من خلال تقييمهم للأداء الماضي والمستقبلي للمؤسسة، وتحديد إمكانية الاستثمار فيها³.

أ- عائد السهم العادي

يحسب عائد السهم العادي وفق العلاقة التالية:

¹ محمد صالح الحناوي: الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 78.

² مبارك لسلوس، المرجع السابق، ص 52.

³ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، المرجع السابق، ص 228-227.

$$\text{عائد السهم العادي} = \frac{\text{الربح الصافي - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

ب- نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم
تعد هذه النسبة من المؤشرات المهمة في سوق الأوراق المالية، وتعني هذه النسبة عدد المرات التي يستلم فيها المستثمر الربح لتبرير السعر المدفوع.

$$\text{السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم} = \frac{\text{سعر السهم العادي في السوق}}{\text{الربح لكل سهم عادي}}$$

ج- نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية
توضح هذه النسبة ما يضيفه سوق الأوراق المالية من قيمة على السهم العادي قياسا بما هو مسجل كقيمة دفترية لذلك السهم في السجلات، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية}}$$

حيث أن القيمة الدفترية يتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{القيمة الدفترية} = \frac{\text{قيمة الأسهم العادية + احتياطي الأرباح}}{\text{عدد الأسهم}}$$

د- عائد التوزيعات للسهم

تساعد هذه النسبة في الحكم على مدى إمكانية الاستثمار المستقبلية في مؤسسات الأعمال وذلك بالمقارنة مع عائد الاستثمارات المماثلة في السوق، فإذا كانت قيمة هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يعكس الرغبة القوية لدى المستثمرين في إعادة استثمار أموالهم في المؤسسة، والعكس صحيح.
تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{عائد التوزيعات للسهم} = \frac{\text{حصة السهم من الأرباح لموزعة}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

المطلب الرابع: تحليل الميزانية المالية بواسطة التوازنات المالية

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

أولا : رأس المال العامل

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة إلا بعد فترة زمنية طويلة، لذلك يستوجب تمويلها من الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في فترة زمنية قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة وهذا ما نعني به التوازن المالي.

إن كل من عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون القصيرة الأجل تختلف في المدة والقيمة، فيمكن أن تكون الديون القصيرة الأجل تستحق التسديد في مدة زمنية أقصر من تاريخ تحقيق عناصر الأصول المتداولة، أي أن المؤسسة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل حقوقها، وهذه الحالة تجعل المؤسسة في حالة صعوبة تجاه دائئيتها، لذا فإن حقوق المؤسسة في مجموعها يجب أن تكون مدة تحصيلها أقل من مدة استحقاق ديونها، ولكن المشكل الآخر يطرحه المخزون الذي قد لا تتحكم في مدته المؤسسة وبالتالي يؤثر على التوازن المالي لها، ومن أجل تفادي ذلك يجب أن يكون لدى المؤسسة رأس مال عامل موجب¹.

أ- مفهوم رأس المال العامل

رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.

ب- أنواع رأس المال العامل وطرق حسابه

هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي²:

■ رأس المال العامل الصافي

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين هما:

*طريقة أعلى الميزانية

وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

*طريقة أسفل الميزانية

وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

■ رأس المال العامل الخاص

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

وبتعويض الأموال الخاصة ب(الخصوم - مجموع الديون)

والأصول الثابتة ب(الأصول - الأصول المتداولة)

نحصل على رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أصول متداولة} - \text{مجموع الديون}$$

ويعتبر رأس العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

■ رأس المال العامل الأجنبي

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات

¹ ناصر دادى عدون، المرجع السابق، ص 45 - 44 .

² ناصر دادى عدون، المرجع السابق، ص 47 - 46 .

أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة.
يكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

■ رأس المال العامل الإجمالي

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول - الأصول الثابتة

و من العلاقة السابقة

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

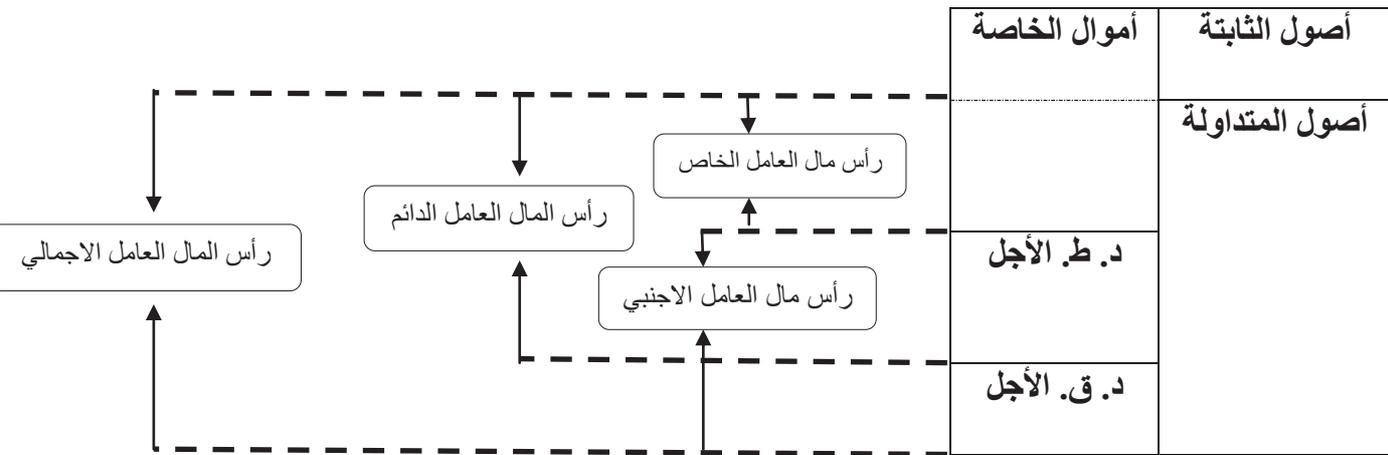
= رأس المال العامل الإجمالي - الديون القصيرة الأجل

وبالتالي فإن:

رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الصافي + الديون القصيرة الأجل

من خلال ما سبق يمكن تمثيل مختلف أنواع رأس المال العامل في الشكل البياني التالي:

الشكل (1-2): أنواع رأس المال العامل



المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1988، مرجع سابق ذكره، ص .

48

ج- الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي

يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجماً في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظراً لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤثرات عليه وبصفة عامة هناك ثلاثة حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي:¹

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2006، ص 83 .

- رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$: يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.
- رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.
- رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$: في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل BFR

من أجل تقدير ملاءة و سيولة المؤسسة على المدى القصير فإن رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكلية مالية جيدة أو ملاءمة. وبالتالي يجب إجراء دراسة تكاملية والتي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل.

أ- مفهوم احتياجات رأس المال العامل

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية. ففورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا. فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون قصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون قصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{القروض المصرفية})$$

ب- تغيرات احتياجات رأس المال العامل

* تغيرات احتياجات رأس المال العامل الموجبة:

- في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في:
 - ارتفاع سرعة دوران العملاء؛
 - انخفاض سرعة دوران الموردين.

* تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة:

في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحققاتها في الآجال المحددة.

ثالثا: الخزينة

1- تعريف الخزينة

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة¹. إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس

¹ ناصر دادى عدون، المرجع السابق، ص 51 .

من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعيات سلبية، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، و أكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلاً، حيث توفيق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضت أجلها.
تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

أو الخزينة = القيم الجاهزة – القروض المصرفية

فمفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافاً إليها القروض المصرفية، ويمكن للخزينة أن تساوي القيم الجاهزة وهذا في حالة أن المؤسسة لا تحتاج إلى القروض المصرفية للحفاظ على توازنها المالي.

2- الحالات الممكنة للخزينة:

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي:

الحالة الأولى: الخزينة الصفرية

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

الحالة الثانية: الخزينة الموجبة

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

الحالة الثالثة: الخزينة السالبة

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

3- حالات العجز في الخزينة

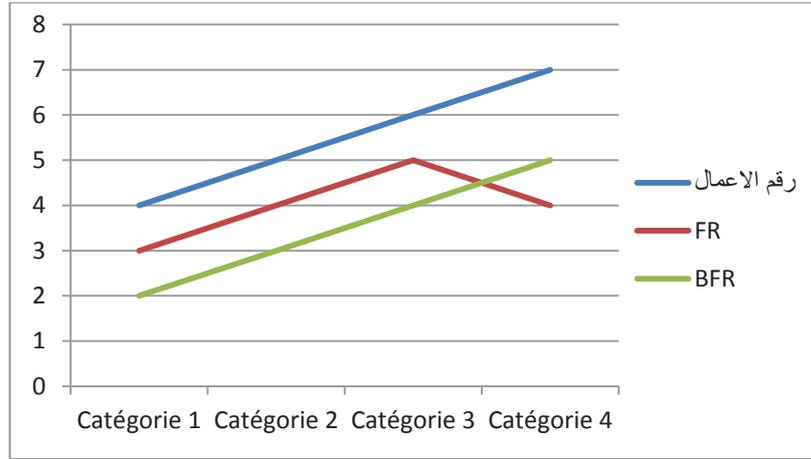
بعد أن تطرقنا إلى الحالات الممكنة للخزينة، نحاول فيما يلي سرد الحالات المحتملة والمسببة للعجز في الخزينة وهي:¹

أ- حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة :

يحدث عجز في الخزينة إذا أخذت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى، وقامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي، وتكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الشكل البياني التالي:

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 92 - 89 .

الشكل (2-2): أثر المقص لحالة خطأ في السياسة المالية



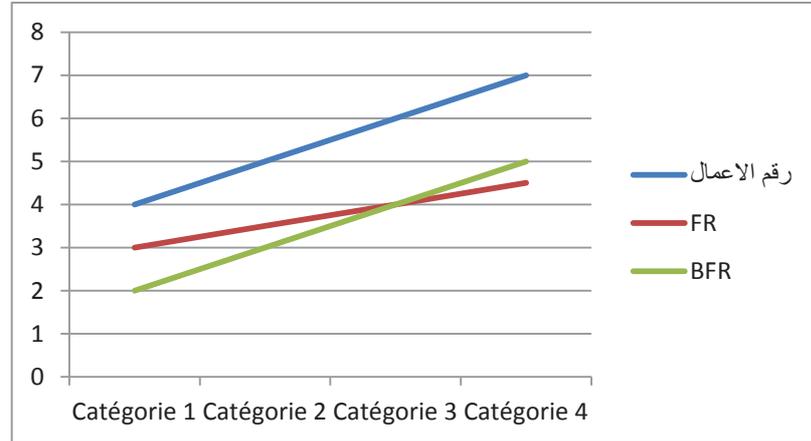
المصدر : الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص ص. 89 92

يتم معالجة هذه الوضعية عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها التنازل عن جزء من الاستثمارات، أو الحصول على قرض طويل الأجل. وهذا من أجل تصحيح مسار رأس المال العامل.

ب- حالة نمو سريع غير متحكم فيه :

تحدث هذه الحالة عندما تحقق المؤسسة معدلات نمو في رقم الأعمال أكثر من إمكانياتها المالية الحالية، وهذا ما يؤدي إلى تضخيم الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال العامل في وضع طبيعي، وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة. سيتم توضيح هذه الحالة من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (3-2): أثر المقص لحالة النمو الغير المتحكم فيه



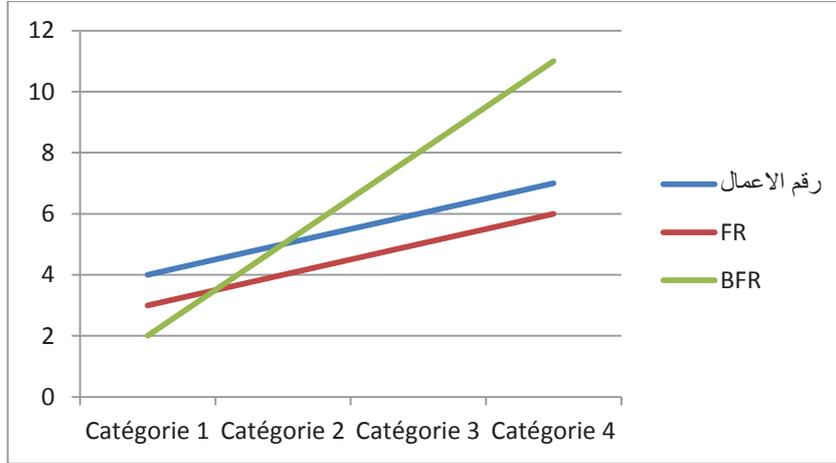
يمكن إعادة التوازن المالي من جديد من خلال إعادة النظر في المخطط التنموي للمؤسسة، وذلك بالرجوع عن استهداف أسواق إضافية وتركيز الجهود التجارية على حصة سوقية تتناسب والإمكانيات المالية للمؤسسة، بهذا ينخفض رقم الأعمال وتخفض معه الاحتياجات الناجمة عن دورة الاستغلال، بحيث يمكن تغطيتها باستخدام رأس المال العامل.

ج - حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال

في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي، ويظهر ذلك من خلال تباطؤ شديد في معدل دوران المخزون ومنح أجل طويلة للعملاء، قبول أجل طويلة للموردين. هذا التسيير يؤدي إلى تضخم

غير طبيعي في الاحتياج في رأس المال العامل يؤدي إلى التهام رأس المال العامل وكافة موارد الخزينة، وبالتالي يحدث خلل مالي يتمثل في عجز الخزينة.

الشكل (2-4): أثر المقص لحالة سوء تسيير عناصر الاستغلال

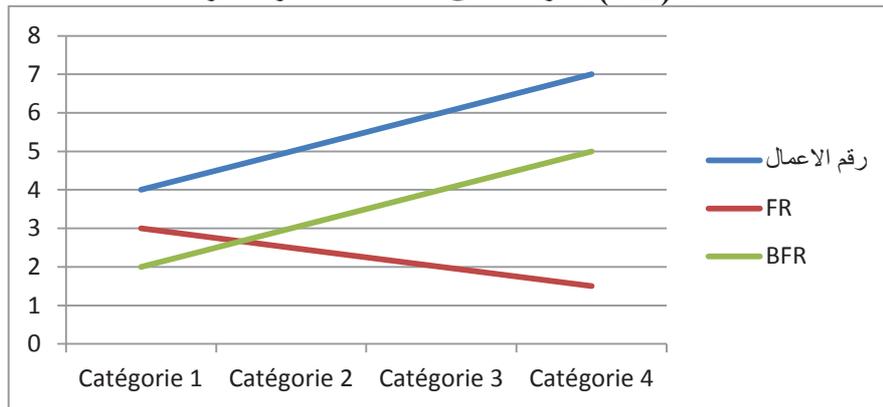


للخروج من هذا المأزق على المؤسسة تبني سياسة علمية دقيقة وصارمة تمكن من تسيير المخزونات والعلاقة الدائنة مع العملاء والموردين بشكل فعال يضمن مستوى أدنى من السيولة النقدية في الخزينة.

د - حالة الخسائر المتراكمة :

إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الأموال الخاصة، مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلبي احتياجات الاحتياج في رأس المال العامل، وبالتالي تتحقق خزينة سالبة والمعبرة عن حالة خلل في التوازن المالي، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-5): أثر المقص لحالة الخسائر المتراكمة



في هذه الحالة لا يمكن للمؤسسة إنعاش رأس المال العامل إلا بخطة طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة لتحسين النتيجة، وذلك على مستويين¹:
 ■ مستوى داخلي: وذلك بترشيد الإنفاق وتدنية التكاليف بالتوجه نحو الرشادة في الاستهلاك باستخدام النظم المتخصصة في ذلك، وذلك دون التأثير على قيود الجودة والنوعية.

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 91 .

■ **مستوى خارجي:** وذلك بمحاولة إنعاش رقم الأعمال عن طريق مخطط تسويقي محكم يهدف إلى تعظيم الحصة السوقية، وجلب أكبر عدد من العملاء.

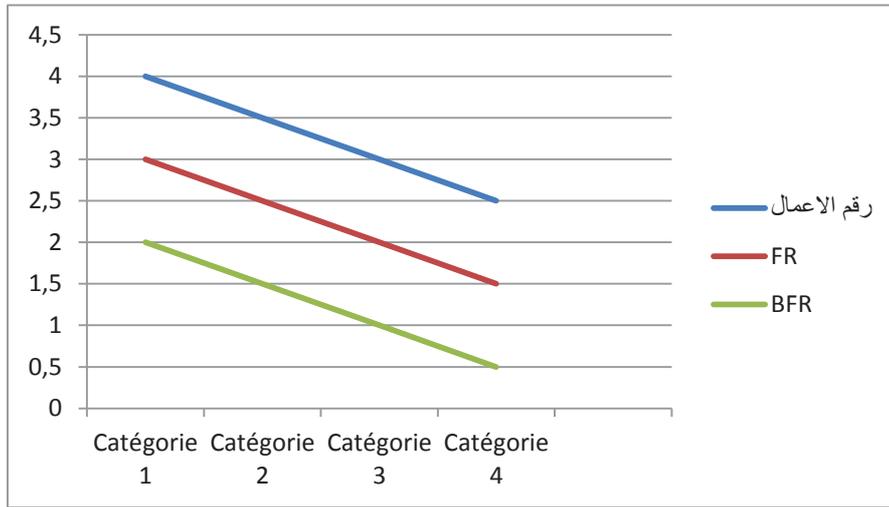
ه - حالة تدهور في النشاط :

في حالة مواجهة مشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط فهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات وارتفاع في التكاليف، حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤثر على مستويات رأس المال العامل، وتتحول هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة.

و - حالة إفلاس عميل مهم :

إذا كانت السياسة التسويقية للمؤسسة تركز على تلبية احتياجات زبون واحد، فإن أي تغيير في وضعيته المالية يحدث أثارا مباشرة على وضعية المؤسسة. سيتم توضيح هاتين الحالتين من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (2-6): أثر المقص لحالتي تدهور النشاط و إفلاس عميل مهم



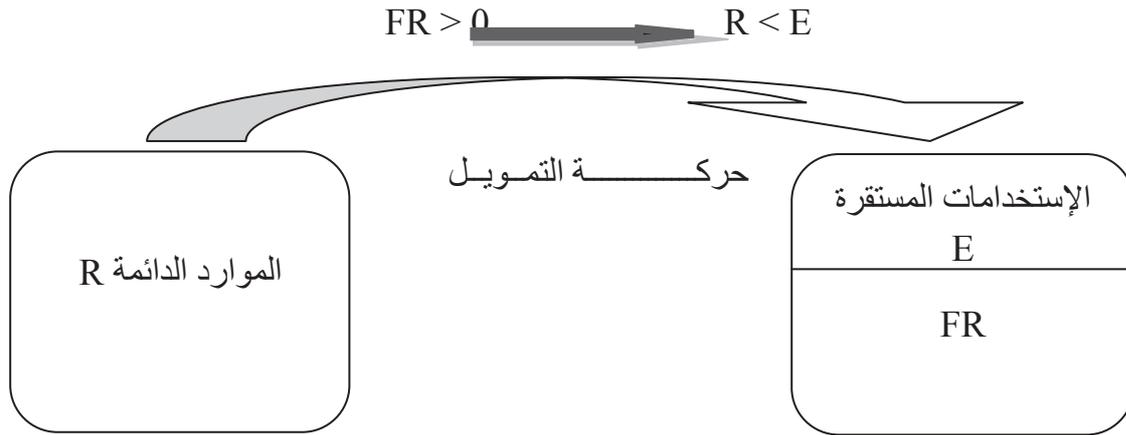
إن كلتا الحالتين لهما خلفية تتعلق بمكانة المؤسسة في السوق، حيث كان السبب في تدهور الخزينة ناتج عن الانخفاض في النشاط نتيجة للتقلص التدريجي لحجم عملاء المؤسسة، وبالتالي فإن الحلول الكفيلة بتصحيح الوضع تتمحور حول تحسين الوضعية الاستراتيجية للمؤسسة عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لذلك، وذلك في حال قابلية الوضع للتصحيح، أما في الحالة المعاكسة وهي حالة طفرة تكنولوجية جديدة يملكها المنافس وحالة ظهور منتجات جديدة بديلة وغيرها، فما على المؤسسة إلا الانسحاب أو تغيير النشاط.

3- شروط التوازن المالي

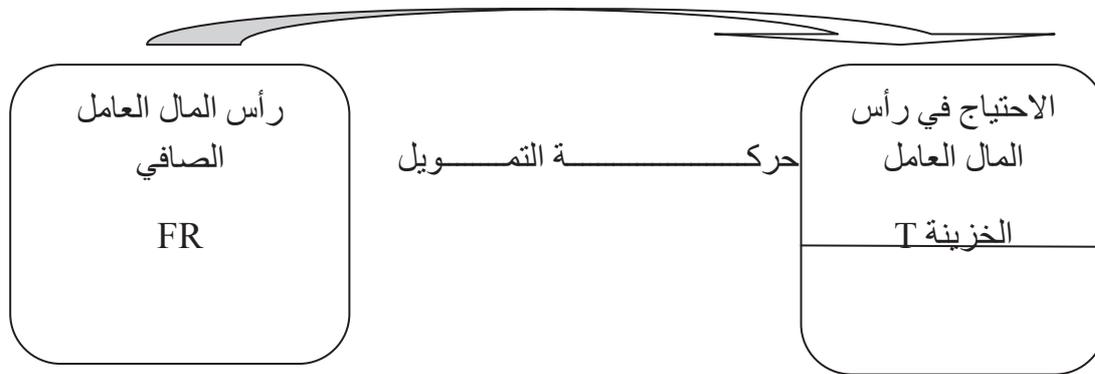
لكي يتحقق التوازن المالي داخل المؤسسة لا بد من تحقق الشروط التالية¹:

- **الشرط الأول:** يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد تمويل الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة والطويلة الأجل.

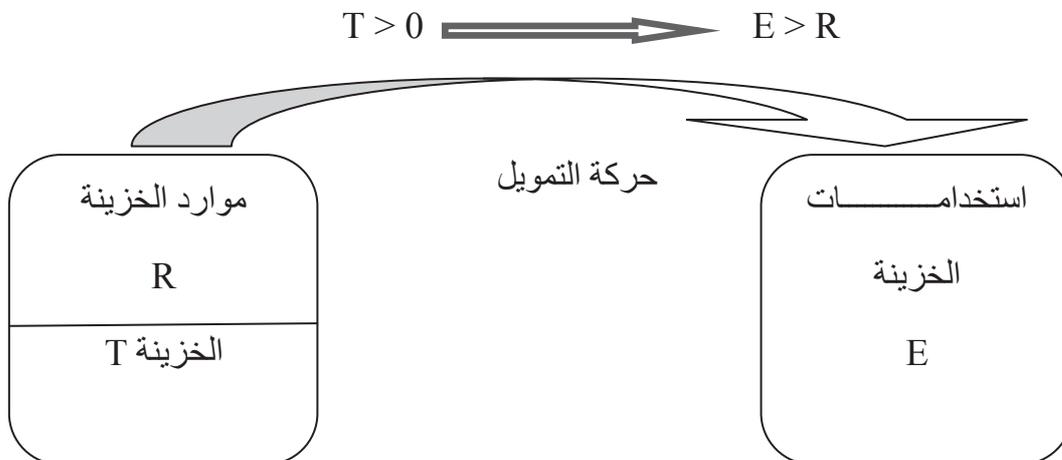
¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 87 - 86.



- **الشرط الثاني:** يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل أي أن: $FR > BFR$ إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب، أن يكفي هذا الهامش، لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.



- **الشرط الثالث:** خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وبذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.



4- الإجراءات المختلفة من أجل إعادة التوازن

كما سبقت الإشارة إليه فإنه يحدث اختلال في التوازن المالي عندما تكون احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل الصافي، وبالتالي تكون الخزينة سالبة. ومن أجل إعادة التوازن المالي لا بد من القيام بأحد الإجراءاتين التاليين أو كليهما :

- الرفع من رأس المال العامل؛
- التخفيض من احتياجات رأس المال العامل.

أ - الرفع من رأس المال العامل

يتم ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات أهمها:

- الرفع في الأموال الخاصة: كلما قامت المؤسسة برفع رأس مالها سواء عن طريق احتجاز الأرباح، أو عن طريق كسب أسهم جديدة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع في قيمة رأس المال العامل.
- التنازل عن بعض الاستثمارات: إن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يخفض من الأصول الثابتة لدى المؤسسة، وهذا ما يزيد من قيمة رأس المال العامل.
- الرفع في مخصصات الاهتلاكات و المؤونات: إن الرفع في مخصصات الاهتلاكات يؤدي إلى تخفيض القيمة الكلية للاستثمارات، وبالتالي الأصول الثابتة، من جهة أخرى تؤدي الزيادة في الاهتلاكات إلى زيادة حجم الأموال الخاصة، وهذا ما سيؤدي إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.
- الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل: يؤدي الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل إلى الزيادة في الأموال الدائمة وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.

ب - تخفيض احتياجات رأس المال العامل

من أجل التخفيض من احتياجات رأس المال العامل لا بد من القيام بإحدى الإجراءات التالية:

- التخفيض من كمية المخزونات: وذلك بالعمل من أجل الزيادة في سرعة دورانها من أجل تحويلها إلى سيولة، وبالتالي تغطية احتياجات الدورة.
- التخفيض من الحقوق: تعاني أغلب المؤسسات من عدم الفعالية في تحصيل حقوقها، والتي تعود إلى التأخر الكبير في الدفع من قبل الزبائن، وبالتالي لا بد على المؤسسة من إعادة النظر في سياسة تحصيل حقوقها في أجالها.
- الرفع من ديون الموردين: يجب على المؤسسة السعي من أجل تحصيل موارد أكبر لفترة أطول، فذلك سيوفر لها الوقت من أجل استرجاع حقوقها وتحويل مخزوناتا إلى سيولة.

المبحث الثاني: استخدام التحليل المالي الديناميكي

المطلب الأول: جدول التمويل

يعتبر تحليل الأنشطة المالية أمراً ضرورياً للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات المالية المتبعة في المؤسسة، وبالتالي تمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، و يستلزم ذلك استخدام أداة يمكنها أن تعكس حركة الأموال من وإلى المؤسسة، و تزويد من يهمه الأمر بالمعلومات التي يحتاجها سواء كان من داخل أو خارج المؤسسة، و يمثل جدول التمويل الأداة المطلوبة.

1- مفهوم الموارد والاستخدامات :

يعرف التدفق على أنه تغير في قيمة إحدى عناصر الميزانية خلال فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة، هذا التغير ينجم عنه حركة مالية قد تكون مورد مالي كما قد تكون استخداما مالي¹. و الجدول التالي يوضح التغير في عناصر الميزانية، وتكوين الموارد والاستخدامات.

¹اللياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 107 .

الجدول رقم (2-2) : مفهوم الموارد والاستخدامات

الموارد	الاستخدامات
الارتفاع في الخصوم الانخفاض في الأصول	الارتفاع في الأصول الانخفاض في الخصوم

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 107 .

2- مضمون جدول التمويل

أ- مفهوم جدول التمويل

هناك تعاريف متعددة لجدول التمويل نذكر منها التعريفين التاليين:

التعريف الأول:

هو جدول يبين التغيرات التي تحدث على الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين، و يفسر التغيرات التي تطرأ على مكونات الميزانية في سنة معينة، بحيث يوضح لنا هذا الجدول مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال تلك السنة، والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة آخر.

التعريف الثاني:

هو جدول يظهر الآثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها، وعملياتها في ميزانياتها عن طريق الزيادة أو الانخفاض في العناصر المختلفة للأصول والخصوم بما فيها الأموال الخاصة، و يمكن ملاحظة هذه التغيرات من خلال مقارنة الميزانيات مع بعضها لعدة سنوات، وهذه الملاحظات تقدم كمية كبيرة من المعلومات التي لها قيمتها عند استخلاص أي رأي يتعلق بتطور المؤسسة و تقدمها .

ب- بناء جدول التمويل

يقوم جدول التمويل على الفرق بين التدفقات المستقرة والتدفقات القصيرة الأجل، فالجزء الأول من الجدول يبين الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة، ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل.

أما الجزء الثاني من الجدول فيبين التدفقات القصيرة الأجل، و ذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال و الخزينة و بين استخدامات كل منهم على حدى، و يتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

* الجزء الأول من جدول التمويل

محتوى الجزء الأول من الجدول:

يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل على العناصر التالية¹

- الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية؛
- الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.

تتمثل الموارد الدائمة في التغير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة ونهاية الدورة الحالية، أما الاستخدامات المستقرة فتتمثل في التغير في الموارد المستقرة لدورتين متتاليتين، و بالتالي فالجزء الأول من الجدول يتضمن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، وذلك

وفق العلاقة التالية : $\Delta RD - \Delta Rs = \Delta FRng$

¹ مبارك لسوس، المرجع السابق، ص 61 .

الجدول رقم (2-3): مضمون الجزء الأول من جدول التمويل

الموارد المستقرة	الإستخدامات المستقرة
القدرة على التمويل الذاتي التنازل عن الإستثمارات الرفع في الأموال الخاصة الحصول على قروض جديدة	حيازة إستثمارات جديدة مصاريف موزعة على عدة سنوات تسديد الديون البنكية والمالية التخفيض في الأموال الخاصة تسديد مكافأة رأس المال
التغير في الموارد المستقرة (+)	التغير في الإستخدامات المستقرة (-)
التغير في رأس المال العامل	

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص111

* تحليل محتوى الجزء الأول من جدول التمويل

إن إجراء عملية تحليل الجزء الأول من جدول التمويل يركز أساسا على التغيرات التي تطرأ على رأس المال العامل، وذلك من خلال مقارنة الميزانيات المتعاقبة التي تم إعدادها في نهاية الدورة .

تغيرات رأس المال العامل

- تغير رأس المال العامل الموجب

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل لميزانية السنة (n) قد شهد ارتفاعا بالمقارنة مع (1-n) في هذه الحالة يكون رأس المال العامل لميزانية السنة وهذا راجع إلى ارتفاع موارد المؤسسة، وهذه الزيادة تتمثل في :

- ارتفاع في القدرة على التمويل الذاتي CAF : حيث تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية .
- التنازل عن عناصر الأصول الثابتة : في بعض الأحيان تلجأ المؤسسة إلى التنازل عن بعض أصولها للتقليل من الاحتياجات والرفع في الموارد، و تتضمن هذه العملية التنازل عن الإستثمارات المادية والمعنوية والمالية بسعر تنازل يحدد محاسبيا وبناء على معطيات السوق.
- الرفع في الأموال الخاصة : هي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة، و ذلك من خلال فتح رأس المال للمشاركة من قبل المستثمرين، وتبرز أهمية هذا المورد في وجود سوق المال، إذ تعطي فرصة أكبر لرفع رأس المال خصوصا إذا كانت المؤسسة تحقق مرودية مرتفعة
- لأن ذلك حافز هام للمساهمين للإقبال على شراء أسهمها، كما تضمن العملية إعانات الإستثمارات التي تلقتها المؤسسة خلال الدورة المالية .
- الارتفاع في الديون الطويلة والمتوسطة : وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال الدورة المالية باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية

- تغير رأس المال العامل السالب

وهي تعكس الحالة السابقة، أي رأس المال العامل للسنة (1-n) أكبر منه بالنسبة للسنة (n) وهذا الانخفاض في رأس المال العامل راجع إلى :

- حيازة الأصول الثابتة : وتشمل الإستثمارات المادية والمعنوية والمالية حيث تحسب بقيمة إجمالية.
- التوزيعات المدفوعة خلال الدورة الجارية : تتمثل في أرباح الأسهم الموزعة خلال الدورة المالية الجارية .
- المصاريف الموزعة على عدة سنوات : وهي تلك المصاريف التي وزعت على السنوات الخمس القادمة، حيث تلعب دور الاهتلاكات في التخفيض من المصاريف الحالية وإنعاش النتيجة.
- الانخفاض في الأموال الخاصة : و هي عملية معاكسة لعملية الرفع في الأموال الخاصة، و

تعني تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة خصوصا في حالة الخسائر.
 • تسديد الديون: تتمثل في اهتلاك القرض (عدا الاعتمادات البنكية الجارية) خلال الدورة الجارية.

* الجزء الثاني من جدول التمويل

-محتوى الجزء الثاني من الجدول

إذا كان الجزء الأول من جدول التمويل يتناول التغير في رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية، فإن الجزء الثاني منه يتناول التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية، وعليه يحتوي الجزء الثاني على التغيرات التالية¹:

- التغير في عناصر الاستغلال؛
- التغير في العناصر خارج الاستغلال؛
- التغير في الخزينة الصافية الإجمالية.

تحليل محتوى الجزء الثاني من الجدول

1. التغير في عناصر الاستغلال:

ويقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع التي تحسب بالفرق بين الاستخدامات والموارد.

1.1. التغير في استخدامات الاستغلال:

تتمثل في التغير في المخزونات، والتغير في حقوق الاستغلال، حيث يؤدي مجموع التغير في العنصرين إلى حساب التغير في استخدامات الاستغلال.

2.1. التغير في موارد الاستغلال

تتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوصا المورد والحسابات الملحقة به يمكن حساب التغير في عناصر الاستغلال من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta RFR_{ex} = \Delta E_{ex} - \Delta R_{ex}$$

2. التغير في العناصر خارج الاستغلال

يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية والأنشطة ذات الطابع الاستثنائي، وتتضمن العناصر التالية:

1.2. التغير في استخدامات خارج الاستغلال:

وهي الاستخدامات غير المتضمنة في استخدامات الاستغلال.

2.2. التغير في الموارد خارج الاستغلال:

وهي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغير في العناصر خارج الاستغلال، ويحسب كالتالي:

$$\Delta BFR_{hex} = \Delta E_{hex} - \Delta R_{hex}$$

3. التغير في عناصر الخزينة

يعتبر محصلة كل التغيرات السابقة، ويتشكل أساسا من عنصرين:

- التغير في موارد الخزينة: متمثلة في الاعتمادات البنكية التي جلبت خلال الدورة الجارية.
- التغير في استخدامات الخزينة: وتشمل السيولة النقدية التي وضعت في شكل متاحات

خلال الدورة.

بالنسبة لتغيرات الخزينة يمكن أن تكون موجبة، وهذا عندما يكون التغير في رأس المال العامل أكبر من التغير في احتياجات رأس المال العامل، وتكون سالبة إذا كان التغير في رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل
 من خلال التغيرات في العناصر الثلاثة السابقة يمكن حساب التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفقا للعلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{ex} + \Delta BFR_{hex} + \Delta Thg = \Delta FR_{hg}$$

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 113.

الجدول رقم (2-4) : الجزء الثاني من جدول التمويل

التغيرات في رأس المال العامل الإجمالي $\Delta FRng$			
الرصيد (1)+(2)=(3)	الموارد (2)	الاحتياجات (1)	
			التغير في عناصر الاستغلال • التغير في أصول الاستغلال • التغير في ديون الاستغلال
			ΔBFR_{ex} (A)
			التغير في العناصر خارج الاستغلال • التغير في المدينون الآخرون • التغير في الدائنون الآخرون
			ΔBFR_{hex} (B)
			التغير في احتياجات رأس لمال العامل الإجمالي
			ΔBFR_G (A B C)
			تغيرات الخزينة • التغير في المتاحات • التغير في ديون الخزينة
			ΔTNG (d)
			$\Delta FRng$ (C+d) التغيرات في رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، تسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع الاردن 2008، ص 115.

الانتقادات الموجهة لجدول التمويل

رغم الإضافات التي قدمها جدول التمويل للتحليل المالي من خلال تجاوزه للتحليل الساكن، واعتماده في تحليله للوضعية المالية على تفسير التغيرات في رأس المال العامل الصافي، إلا أنه تبقى تحوم حوله الكثير من النقاشات والتحفظات وأهمها¹:

- اعتماده في تحليل التغير في رأس المال العامل على مفهوم القدرة على التمويل الذاتي، والذي لا يميز عند حسابه بين عناصر الاستغلال والعناصر خارج الاستغلال، بالرغم من أنه مؤشر يعبر على قدرة المؤسسة التمويلية من خلال نشاطها الأساسي؛
- يعتبر القدرة على التمويل الذاتي موردا مستقرا، إلا أنه عند الحساب يتم إدماج مؤونات تدني المخزون والحقوق وهي عناصر قصيرة الأجل، وكان من الأحرى إقصاؤه.

المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية

تقوم العديد من المؤسسات بعمليات استثمار وتوسع تستخدم فيها مبالغ مالية كبيرة، ويتساءل العديد من المستثمرين والدائنين وأفراد الإدارة الداخلية المهتمين بالعمليات المالية للمؤسسة عن مصدر تمويل هذه الاستثمارات، وهل تم عن طريق الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية؟

و لا يؤدي فحص الميزانية و جدول حسابات النتائج إلى توفير إجابات جاهزة عن مثل هذه التساؤلات، وهو ما دعى إلى إلزام المؤسسات بإعداد قائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 116 - 115.

1- أعراض قائمة التدفقات النقدية

إن المعلومات التي تفصح عنها قائمة التدفقات النقدية يجب أن تساعد المستثمرين، والدائنين وغيرهم على إجراء التقييمات التالية :

- تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، فالهدف الأساسي من قائمة التدفقات النقدية أن تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة وتوقيتها ودرجة عدم التأكد المرتبطة بها. إن فحص العلاقات بين العناصر مثل المبيعات وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، والزيادة أو النقص في النقدية تمكن من التنبؤ بطريقة جيدة بمقدار وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه إذا استخدمنا المعلومات التي يتم إعدادها وفقاً لأساس الاستحقاق.

- تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد توزيعات المساهمين والوفاء بالالتزامات ومن المعقول أنه إذا لم يتوفر القدر الكافي من النقدية لا يمكن للوحدة سداد أجور العاملين أو سداد الالتزامات المستحقة عليها، أو سداد توزيعات الأسهم.

- تقييم أسباب الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فمن المعروف أن صافي الدخل يعتبر من المعلومات الهامة لمتخذي القرارات لأنه يوضح مدى نجاح أو فشل الوحدة الاقتصادية من دورة محاسبية إلى أخرى، ولكن عادة ما يدور الشك لمتخذي القرارات حول دقة رقم صافي الربح بأنه ينطوي على تقديرات وأحكام شخصية نتيجة تطبيق أساس الاستحقاق، ونتيجة لذلك غالباً ما يثار الجدل حول مدى إمكانية الاعتماد على النقدية، ومن ثم زادت حاجة مستخدمو المعلومات المحاسبية للتعرف على أسباب الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي المتولد من الأنشطة التشغيلية.
- تقييم الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، سواء أكانت نقدية أم غير نقدية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية، فعند فحص هذه الأنشطة يتمكن متخذي القرارات من تفهم أسباب زيادة الأصول والالتزامات أو نقصها خلال الفترة المحاسبية.

2- استخدامات قائمة التدفقات النقدية

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل الجهات الداخلية للمؤسسة والجهات الخارجية.

أ. استخدامات الإدارة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط. إن القائمة تظهر مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخلياً بدلاً من الاقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم أو سندات، وبالعكس فإذا ما أظهرت القائمة عجزاً في النقدية، فإن الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز، وباستخدام قائمة التدفق النقدي، تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

ب. استخدامات المستثمرين والدائنين

تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين و الدائنين و بقية الجهات في تحديد مايلي:

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ايجابية صافية؛
- قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية؛
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين؛
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي؛
- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل و المستلمات النقدية و المدفوعات النقدية المرافقة؛
- آثار الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة.

¹ - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر، 2005، ص 146 ص.

المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

1- تبويب التدفقات النقدية

تبويب قائمة التدفقات النقدية المتحصلات و المدفوعات النقدية وفقا لكل من أنشطة التشغيل و الاستثمار و التمويل، و فيما يلي خصائص العمليات المرتبطة بكل نوع من هذه الأنشطة¹:

أ. **الأنشطة التشغيلية:** وتمثل الأثار النقدية للمعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل ضمن صافي الدخل.

ب. **الأنشطة الاستثمارية:** وتمثل الأنشطة التي تتعلق باقتناء أو استبدال أو بيع الأصول غير المتداولة.

ج. **الأنشطة التمويلية:** وهي تتضمن المعاملات التجارية مع الدائنين والمالكين، والجدول التالي يبين العناصر المكونة لكل نوع من الأنشطة الثلاثة المذكورة:²

الجدول رقم (2-5): عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفق النقدي

التدفقات		الأنشطة
التدفقات الخارجية	التدفقات النقدية الداخلة	
<ul style="list-style-type: none"> • مشتريات البضاعة • الرواتب والأجور • الفوائد المدفوعة- • شراء الأوراق التجارية نقدا • المصاريف الأخرى 	<ul style="list-style-type: none"> • مبيعات السلع والخدمات • الفوائد المستلمة • حصص الأرباح المستلمة • بيع (تظهير) الأوراق التجارية مقابل النقدية • مصادر الإيراد الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية 	الأنشطة التشغيلية
<ul style="list-style-type: none"> • شراء عقارات ومعدات • شراء الاستثمارات المالية 	<ul style="list-style-type: none"> • بيع عقارات ومعدات • بيع الاستثمارات المالية 	الأنشطة الاستثمارية
<ul style="list-style-type: none"> • شراء سندات الخزينة • دفع الديون (أصل الدين فقط) 	<ul style="list-style-type: none"> • إصدار أسهم رأس المال • إصدار سندات 	الأنشطة التمويلية

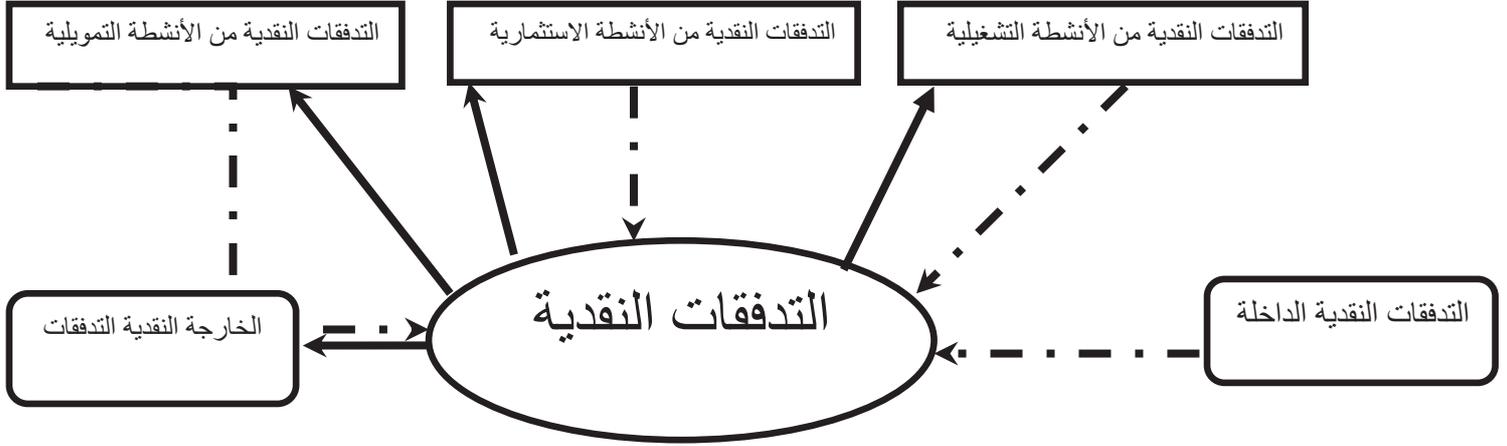
المصدر : منير شاكور محمد ، إسماعيل إسماعيل ، عبد الناصر نور ، التحليل المالي : مدخل صناعة القرارات ، الطبعة الثانية، عمان ، دار وائل للنشر ، 2005 ص145.144 .

¹ سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، عيد الله هلال، المرجع السابق، ص267 ص296 .

² منير شاكور محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص. ص147. 149 .

أما الأنشطة الثلاثة المكونة لقائمة التدفقات النقدية فيمكن تمثيلها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2-7): الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية.



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

2- إعداد قائمة التدفقات النقدية

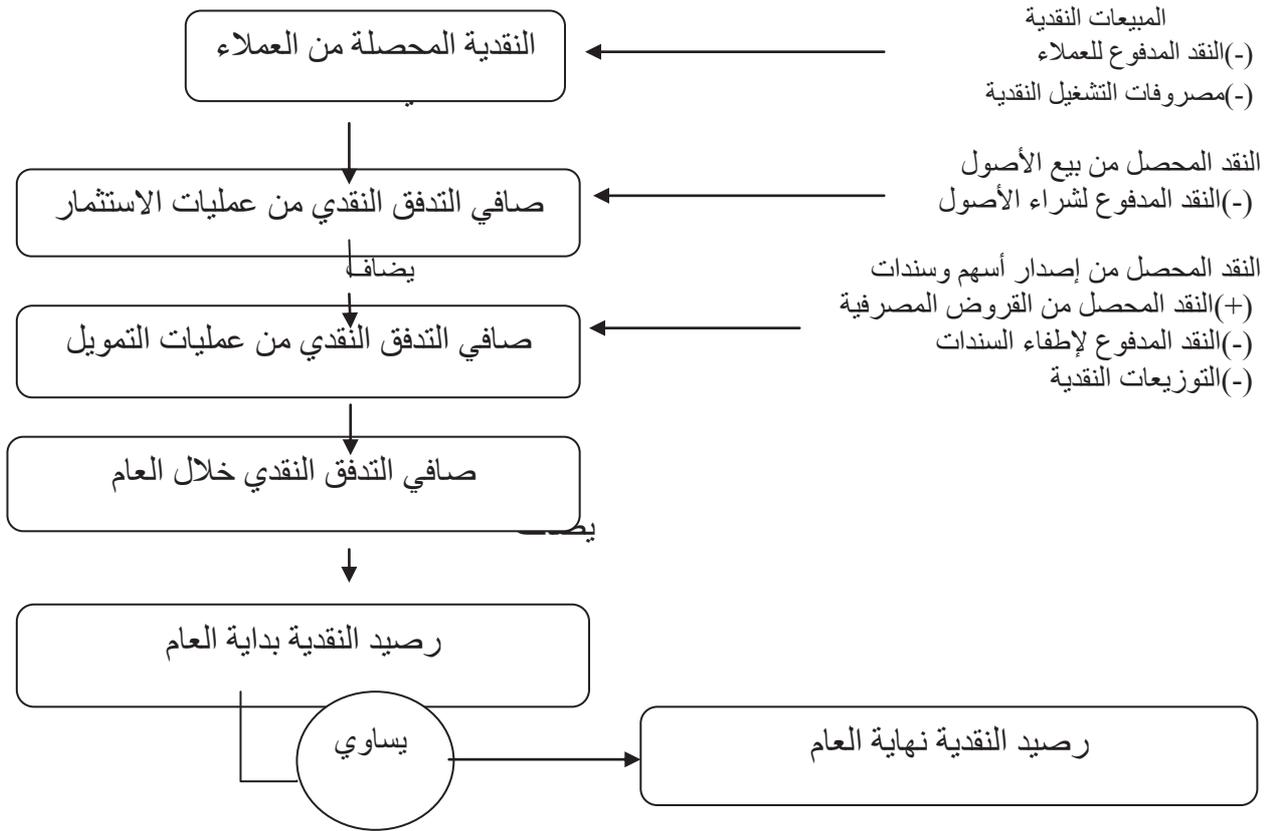
يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق طريقتين هما:

- الطريقة المباشرة.
- الطريقة غير المباشرة.

أ- إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة

يتم تحديد صافي التدفق النقدي بموجب هذه الطريقة أولاً بطرح المشتريات النقدية والمصاريف التشغيلية النقدية من المبيعات النقدية للوصول إلى صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل، بعدها يضاف صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار وصافي التدفق النقدي من عمليات التمويل للوصول إلى صافي التدفق النقدي خلال السنة، ثم يضاف إلى رصيد النقدية في بداية السنة يوضح الشكل التالي قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة.

الشكل رقم (2-8): قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق الطريقة المباشرة



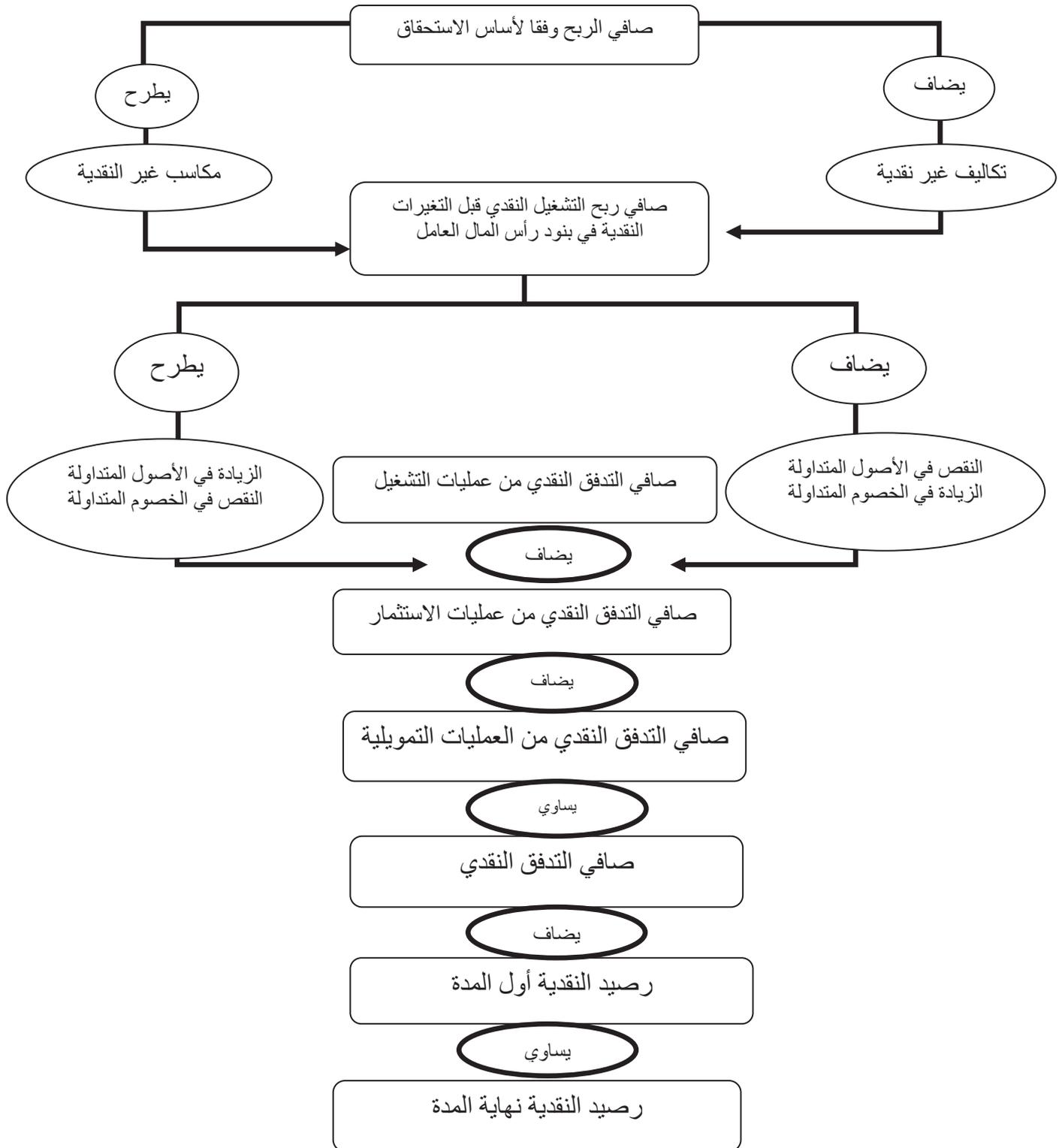
المصدر: منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر، 2005 ص 138 .

ب- إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة

تقوم هذه الطريقة على تحويل صافي الربح إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، و يعود السبب إلى تعديل صافي الدخل إلى استخدام المؤسسات أساس الاستحقاق في المحاسبة والذي يتطلب تسجيل الإيرادات عند اكتسابها وتسجيل المصروفات عند تحملها، وقد تتضمن الإيرادات المكتسبة مبيعات آجلة لم تحصل نقداً، كما أن المصروفات التي تتحملها المؤسسة قد تتضمن مصروفات لم تسدد بعد، و على ذلك، فإنه في ظل أساس الاستحقاق في المحاسبة، فإن صافي الدخل لن يشير إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .

وللوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقة غير المباشرة نقوم بتعديل صافي الدخل، ذلك بإضافة التكاليف غير النقدية إلى صافي الدخل كالإهلاكات، و طرح البنود غير النقدية التي سبق إضافتها لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وفيما يلي شكل يوضح قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة.

الشكل رقم (2-9): قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق الطريقة غير المباشرة.



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، تسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع الاردن 2008، ص 149 .

المطلب الرابع :استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين جدول حسابات النتائج والميزانية العامة، ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي يمكن أن تكشف عنها، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية تعتبر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي.

إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة، واختيار مدى سنة (Ielke and Giomine) الكفاءة في توظيف الموارد المالية، فمن خلال الدراسة التي قام بها 1988م تبين أن قائمة التدفق النقدي والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل¹.

1. مقاييس جودة الربحية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق وصافي الربح المعد على الأساس النقدي، وهذا المقياس يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة يمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة. إن من بين النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:

$$1 - \text{نسبية كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{التشغيلية النقدية التدفقات كفاية نسبة}}{\text{من الداخلة النقدية التدفقات}}$$

$$2 - \text{مؤشر النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الصافي الربح}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

$$3 - \text{نسبة التدفق النقدي} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{رقم الاعمال}}$$

- مقاييس جودة السيولة :

كما سبق وأن ذكرنا بأن السيولة توفر جانب الأمان للمؤسسة من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنها توفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل. إن من أهم النسب التي تقيس جودة السيولة ما يلي:

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

وتبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية، و ما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقتين معا.

$$\text{مؤشر التدفقات النقدية الضرورية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الديون المستحقة الإداء}}$$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على خلق نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية.

- نسبة الفائدة المدفوعة

يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \frac{\text{الفوائد المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

تعد هذه النسبة مؤشرا عن مدى تغطية صافي التدفقات النقدية للفوائد المتعلقة بالقروض، فكلما كانت هذه

¹ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص166 ص163 .

النسبة منخفضة كلما دل ذلك على تمتع المؤسسة بمستوى جيد من السيولة، والعكس صحيح.

- مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، و مقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، من بين هذه النسب مايلي:

- نسبة التوزيعات النقدية

يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، و مدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح و استقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى.

- نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم و السندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية، و يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات} = \frac{\text{متحصلات الفوائد و التوزيعات}}{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية}}$$

- نسبة الاتفاق الرأسمالي

تعبّر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي} = \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلية من اصدار أسهم و سندات و قروض طويلة الاجل}}$$

إن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، و كذلك زيادة الاستثمارات المالية، و لذلك تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين و المقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة. إن استخدام النسب السابقة الذكر في تحليل قائمة التدفقات النقدية و مقارنتها بتلك الخاصة بالمؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، إضافة إلى مقارنتها بالنتائج التي تظهرها عمليات تحليل جدول حسابات النتائج و الميزانية العامة في المؤسسة سيمكن بلا شك من تقييم أداء المؤسسة بشكل أكثر موضوعية.

خلاصة الفصل:

اعتمد التحليل المالي الساكن في تقييمه لأداء المؤسسة وترشيد قراراتها على تحليل العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية، بالإضافة إلى تحليل التوازن المالي، وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى تحليل الخزينة. لكن على الرغم من هذا تبقى النتائج التي يتم التوصل إليها تعطي صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة عن الوضعية المالية للمؤسسة يجب تدعيم هذه الأدوات بأدوات التحليل المالي الديناميكي، والتي يمكنها إعطاء صورة واضحة عن مختلف الحركات المالية في المؤسسة.

تمهيد

إن تبني المؤسسات الوطنية لفلسفة التحليل المالي ورغبتها في الوصول على أفضل النتائج واعتمادها على القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي بغرض تحسين أدائها من أجل تعزيز قدرتها على المنافسة محليا وعالميا هذا يعد أمرا في غاية الأهمية، لاسيما مع اقتراب موعد انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة .

لقد وقع إختيارنا على المؤسسة الوطنية للغازا الصناعية ليندغاز باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري محاولين التعرف على الوضع المالي لها ، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة بالإضافة إلى التحليل الوثائق المحاسبية للمؤسسة وذلك باستخدام المؤشرات المالية سابقة الذكر .

المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة العمومية للغازات الصناعية lind gaz

المطلب الأول : نشأة و تطور المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية

إن نشاط إنتاج الغازات الصناعية كان من اختصاص الشركة المتعددة الجنسية Air liquide ودخل إنتاج هذه الغازات إلى الجزائر على يد شركة Air liquide في عهد الاستعمار الفرنسي في سنة 1960 على وجه التحديد، حيث كانت تحتوي شركة Air liquide على ثلاثة مصانع، مصنع في مدينة ورقلة، ومصنع في مدينة الجزائر العاصمة، ومصنع في مدينة وهران، وبقيت هذه الشركة تمارس نشاطها في إنتاج الغازات الصناعية إلى غاية سنة 1972، حيث تم تأمين مصانع هذه الشركة من طرف الشركة الوطنية للحديد والصلب SNS، التي كانت آنذاك تحت وصاية وزارة الصناعة والطاقة وكان ذلك ضمن التحويلات التي شهدتها الاقتصاد الوطني في بداية السبعينات، في إطار التوجه الاشتراكي المعتمد من طرف السلطات الجزائرية آنذاك، وتمت عملية التأمين عن طريق شراء مصانع شركة Air liquide من طرف الشركة الوطنية للحديد والصلب تمت العملية بسهولة وذلك لأن السلطات الجزائرية نجحت سنة 1971 في تأمين أهم نشاط اقتصادي في الدولة، وهو قطاع المحروقات.

وبقيت شركة الحديد والصلب SNS تسيير نشاط إنتاج الغازات الصناعية بشكل احتكاري تحت وصاية وزارة الصناعة والطاقة من سنة 1972 إلى غاية 1978، تم تحويلت الشركة إلى وصاية وزارة الصناعات الثقيلة من سنة 1979 إلى غاية 1983، حيث كانت عملية التسيير تتم وفق لقانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

وبمقتضى عملية إعادة الهيكلة التي قامت بها السلطات الجزائرية سنة 1983، كمحاولة لإصلاح المؤسسة الجزائرية، التي كانت تتخبط في مشاكل كبيرة جدا نتيجة للمركزية في التسيير، قسمت الشركة الوطنية للحديد والصلب SNS بمقتضى المرسوم رقم 83/32 المؤرخ في 01 جانفي 1983، إلى تسع مؤسسات مستقلة ماليا وتنظيميا، هي:

- المؤسسة الوطنية لترويج منتجات الحديد والصلب؛

- المؤسسة الوطنية لدراسة مشاريع الحديد والصلب والعدانة؛

- المؤسسة الوطنية لإنجاز أشغال الحدادة والعدانة؛

- المؤسسة الوطنية لتحويل المنتجات الطويلة؛

- المؤسسة الوطنية للرزم المعدنية؛

- المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية؛

- المؤسسة الوطنية لاسترجاع بوسط البلد؛

- المؤسسة الوطنية للاسترجاع بشرق البلد؛

- المؤسسة الوطنية للاسترجاع بغرب البلد.

وهكذا نشأت المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية (E.N.G.I، Entreprise nationale des gaz industriels) ووضعت تحت وصاية وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبيتروكيماوية. وفي سنة 2007/06/20، تنازلت المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية عن 66% من رأسمالها لصالح المؤسسة العالمية الألمانية "ليند"، وتحفظ المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية بـ 34%، بشروط التدخل في أي قرار يضر بمصلحة العمال، أو المصالح الوطنية، حيث الآن تسعى الوحدات لتغيير هيكلها وفق متطلبات الشراكة، حيث أصبحت المؤسسة تحت اسم: Linde Gas Algérie، وقد تم مؤخرا التوقيع على عقد تأسيس شركة جزائرية ألمانية مشتركة لإنشاء مصنع لغازات الهواء بمنطقة حاسي مسعود بولاية ورقلة جنوب الجزائر العاصمة حيث يقدر رأسمال هذه الشركة بنحو 272 مليون دينار جزائري موزعة بين المؤسسة الجزائرية للغاز الصناعي بمبلغ 223.2 مليون دينار جزائري بنسبة 60 في المائة وشركة ليند أجي الألمانية الموقعتين على عقد الشراكة.

المطلب الثاني: تعريف ومهام مؤسسة ليند غاز الجزائر-وحدة ورقلة - Linde Gaz Algérie

أولا : التعريف بالمؤسسة :

تقع وحدة ورقلة بالضبط في وسط مدينة ورقلة يحدها من الجهة الغربية مجلس القضاء بالولاية ومن الجهة الشرقية مؤسسة SNVI، ومن الشمال الشركة الوطنية للتأمين ومن الجنوب الشركة الوطنية الخدمية لتوزيع الخشب بدأت هذه الوحدة نشاطها منذ سنة 1959 وهي متخصصة في إنتاج وتوزيع الغازات الصناعية بمختلف أنواعها، وهي تغطي معظم مناطق الجنوب الجزائري (ورقلة، غرداية، الوادي، منطقة تقرت) فهي تعتبر من أهم الوحدات الأساسية على المستوى الوطني، وللعلم فإن المؤسسة متحصلة على شهادة المطابقة ISO9001V2008 وتحصلت حاليا على ISO 14000.

ثانيا: مهام المؤسسة :

تكمن مهمة مؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة في إنتاج وتوزيع مجموعة متنوعة من الغازات الصناعية وتتمثل في الحالات التالية:

- الحالة الغازية سائلة (منتجات مصنعة): الأزوت السائل، الأستلين .
- الحالة الغازية والمضغوطة (منتاج مكيفة) : وهي تلك المنتجات التي تحول من حالتها السائلة إلى غازات سواء أنتجت في الوحدة أو جلبت من خارجها وهي :

- أوكسجين غازي OG؛
 - أزوت غازي Ng ؛
 - ثاني أكسيد الكربون قارورات Co2 ؛
 - أرغون غازي Arg G ؛
 - خليط ثاني أكسيد الكربون Co2/أرغون Argon .
- يتم توزيع السائلة حسب الحالات التالية :

- الحالة السائلة : يتم توزيعها في صهاريج مخصصة لذلك : يتم تحويلها إلى مستودعات المشترين

- الحالة الغازية و المضغوطة : توزع في قارورات مسترجعة معبأة و محفوظة من طرف المؤسسة تقوم المؤسسة بتلبية حاجات مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية السالفة الذكر.

المبحث الثاني: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية للمؤسسة

تبين الميزانية المحاسبية للمؤسسة حالتها، و هي الفرق بين أصولها و خصومها المستحقة إضافة إلى أنها تفيد في تحديد نتيجة الدورة، و الميزانية بشكلها المحاسبي لا تستجيب إلى أهداف مالية، و حتى يستطيع المحلل المالي استعمالها و بفائدة كاملة يجب تحويلها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية و ذلك بإدخال جملة من التعديلات على عناصرها و فيما يلي التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

- الميزانية المالية المفصلة و المختصرة للمؤسسة ليند غاز:

بعد إجراء التعديلات السابقة الذكر على الميزانية المحاسبية يتم التوصل إلى الميزانية المالية للمؤسسة، و التي سيتم الاعتماد عليها في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة و تقييم أدائها.

* إعداد الميزانية المالية المفصلة:

الجدول رقم (3-6) : الميزانية المالية المفصلة

السنوات 2011 / 2012

أ- الأصول

2012	2011	الأصول الثابتة	
2 001 694,56	2 001 694,56	المباني	211
357 991,33	636 820,93	تهيئات أراضي	212
572 938,11	849 645,21	بنايات	213
246 363 045,88	241 145 921,89	تركيبات تقنية / المعدات	215
2 142 168,48	1 459 983,05	قيم ثابتة مادية أخرى	218
440 974,62	328 952,91	كفالات مدفوعة	275
251 878 812,98	246 423 018,55	مجموع الأصول الثابتة	
		الأصول المتداولة	
39 357 287,23	39 471 514,04	مخزون البضائع	300
	1 508 038,06	مواد و لوازم أخرى	310
899 583,14	- 11 199 683,68	مواد مستهلكة	321

الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة - Linde Gaz Algérie

38 778 259,88	45 888 059,95	لوازم مستهلكة	322
7 049 755,00	924 817,00	منتوج تام	355
2 564 157,99	3 307 888,67	مخزونات بالخارج	370
206 954,72		موردو تسبيقات مدفوعة	409
11 373 013 343,88		حسابات للمؤسسات	18
278 244 626,53	238 578 294,31	الزبائن	411
2 500,00	252 511,32	أموال الخدمات الإجتماعية	422
207 500,00	280 000,00	مستخدمين تسبيقات ممنوحة	425
436 563,00		ضرائب ورسوم اخرى	447
52 762,31	1 705 315,99	أعباء مسجلة مسبقا	486
27 595 692,90	10 551 798,12	ح ج البنك	512
271 027,91	2 544 159,02	الخزينة العمومية	515
17 285,34	57 175,45	الصندوق	530
11 768 697 299,83	333 869 888,25	مجموع الأصول المتداولة	
12 020 576 112,81	580 292 906,80	مجموع الأصول	

ب- الخصوم

الحساب	البيان	2011	2012
	الأموال الخاصة		
120	نتيجة الدورة الصافية	353 575 572,00	410 722 952,68
12	نتائج رهن التخصيص		357 575 572,00
	مجموع الأموال الخاصة	353 575 572,00	768 298 524,68
	الخصوم غير الجارية		
165	كفالات مقبوضة	396 604 765,45	400 859 765,45
	مجموع الخصوم غير الجارية	396 604 765,50	400 859 765,45
	الخصوم الجارية		
401	موردي المخزونات والخدمات	122 603 296,92	332 518 494,33

الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر- وحدة ورقلة - Linde Gaz Algérie

	28 665,00	موردي القيم الثابتة	404
946 229,24	5 673 276,58	موردي الفواتير التي لم تصل	408
68 598 125,87	23 246 008,36	الزبائن , دائنون تسبيقات محصلة	419
10 435 312 239,24		حسابات للمؤسسات و الشركات المساهمة	18
215 611,27	5 533 199,41	أموال الخدمات الإجتماعية	422
37 375,74		مساهمة الأجراء في النتيجة	423
	2 004,00	مستخدمين تسبيقات ممنوحة	425
10 245 337,00	1 979 751,09	مستخدمين أعباء لدفع وحسابات ملحقة	428
1 024 736,58	1 014 312,67	الضمان الإجتماعي	431
1 663 127,00	2 119 883,00	الدولة, ضرائب على رقم الأعمال	445
788 950,91	865 305,17	حسابات في إنتظار التحميل	470
67 595,50	67 595,50	الفوائد المنتظرة	518
10 851 417 822,68	163 133 297,70	مجموع الخصوم الجارية	
12 020 576 112,81	917 313 635,15	مجموع الخصوم	

المصدر: تم إعداد الميزانية المالية بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة.

*إعداد الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (3-7): الميزانية المالية المختصرة السنوات 2011 – 2012

أ- الأصول

2012		2011		السنوات / الأصول
النسبة المؤوية	المبلغ	النسبة المؤوية	المبلغ	
1,06%	251 878 812,98	26,96%	246 423 018,55	الأصول الثابتة
49,47%	11 768 697 299,83	36,52%	333 869 888,25	الأصول المتداولة
0,37%	88 649 043,24	8,74%	79 900 634,04	قيم الإستغلال
48,98%	11 652 164 250,44	26,34%	240 816 121,62	قيم قابلة للتحقيق

الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر- وحدة ورقلة - Linde Gaz Algérie

0,12%	27 884 006,15	1,44%	13 153 132,59	قيم جاهزة
100%	23 789 273 412,64	100%	914 162 795,05	المجموع

ب- الخصوم

2011		2012		السنوات/الخصوم
النسبة المؤوية	المبلغ	النسبة المؤوية	المبلغ	
45%	750 180 337,50	8,86%	1 169 158 290,13	الأصول الدائمة
21%	353 575 572,00	5,82%	768 298 524,68	الأموال الخاصة
24%	396 604 765,50	3,04%	400 859 765,45	خصوم غير جارية
10%	163 133 297,70	82,27%	10 851 417 822,68	خصوم جارية
100%	1 663 493 972,70	100%	13 189 734 402,94	المجموع

المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة بواسطة النسب

أن استخدام النسب المالية في التحليل المالي ليست غاية في التحليل المالي، وإنما في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل.

يمكن تتبع تطور نشاط المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية انطلاقاً من مجموعة النسب المالية، والتي يتم حسابها من خلال الوثائق المحاسبية التي تم الحصول عليها.

نسب السيولة :

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): حساب نسب السيولة للمؤسسة

2012	2011	النسب/ السنوات
108,45	20,76	السيولة العامة
107,64	155,68	السيولة السريعة
0,26	8,06	السيولة الجاهزة

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية.

* تحليل نسبة السيولة العامة

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة موجبة خلال السنتين 2011/ 2012 هذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل. وهذه النسبة تؤكد سيولة غير معتبرة للمؤسسة، لكن مقابل ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة يعني أن الديون القصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما جعل المؤسسة تلجأ إلى الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز، وهذه السياسة تعد بمثابة تجميد للأموال في الأصول المتداولة، ومن أجل الوصول إلى النسبة النموذجية يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التخزين.

*تحليل نسبة السيولة السريعة

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبق الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد.

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تنحصر بين 1.08 و 1.56 خلال فترة الدراسة وهي نسبة متوسطة ، و يعود الارتفاع في قيمة هذه النسبة خلال فترة الدراسة إلى ارتفاع قيمة مدينو الاستثمار والتي تمثل حوالي 26 % من قيمة أصول المؤسسة، ومن أجل الوصول إلى نسبة نموذجية يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة تحصيل مديونيتها، لأنه من خلال النسب المحسوبة يظهر أن المؤسسة مبالغ في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

* تحليل نسبة السيولة الجاهزة

كما سبق الإشارة إليه فإن هذه النسبة تعد أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل مدينيتها، و القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0.08 و 0.003. من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة هي نسبة منخفضة جدا وتشير هاتين النسبتين إلى عدم احتفاظ المؤسسة بالنقدية، وهذا ما يشير إلى أن المؤسسة ستجد صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها، وبهذه النسبة يجب على المؤسسة أن تجد حلول تمويلية جديدة .

المطلب الثالث :تحليل التوازن المالي

لتحليل التوازن المالي للمؤسسة يعتمد المحلل المالي على ثلاثة مؤشرات و هي:

* رأس المال العامل.

* احتياجات رأس المال العامل.

*الخزينة.

1- رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا للتحليل و تقييم التوازنات داخل المؤسسة، و كما سبق الإشارة إليه هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل و هي:

أ- رأس المال العامل الدائم

و هو ذلك المقدار الفائض من الموارد المالية الدائمة بعد تمويل الاحتياجات المالية الدائمة.

ب- رأس المال العامل الخاص:

يتمثل في ذلك المقدار الإضافي من رأس المال العامل الخاص بعد تمويل الأصول الثابتة، حيث يقيس

قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها.

ج- رأس المال العامل الإجمالي

يقصد بهذا المفهوم مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، و هي مجموع الأصول الأقل من سنة و هي تتمثل في الأصول المتداولة.

د- رأس المال العامل الأجنبي

و هو ذلك الجزء من الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة و المتمثلة في إجمالي الديون و سوف يتم توضيح مختلف قيم رؤوس الأموال العاملة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-9) : حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة

البيان /السنوات	2011	2012
الأموال الدائمة	750180337,5	1169158290
الأصول الثابتة	246 423 018,55	251 878 812,98
رأس المال العامل الدائم	396604765,5	400859765,5
الأموال الخاصة	353575572	768298524,7
الأصول الثابتة	246 423 018,55	251 878 812,98
رأس المال العامل الخاص	19705683,75	-11000398775
الأصول المتداولة	333 869 888,25	11 768 697 299,83
رأس المال العامل الإجمالي	333 869 888,25	11 768 697 299,83
الديون الطويلة الأجل	396604765,5	400859765,5
الديون القصيرة الأجل	163133297,7	10851417823
رأس المال العامل الأجنبي	559738063,2	11252277588

المصدر: يتم إعداد الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

● **بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:**

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد ارتفع في السنة الموالية محل الدراسة، وهو موجب ومعتبر هذا يتيح للمؤسسة تسديد جزء من ديونها القصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع آجال استحقاقية الديون القصيرة الأجل.

● **بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:**

نلاحظ قيمة رأس المال العامل الخاص موجبة خلال فترة الأولى من الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة كانت قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية، وأما في الفترة الثانية فهي سالبة ويعني أنها غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة.

بالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هيمن مصادر خارجية هو مؤشر سلبي للمؤسسة على وجود التبعية للأطراف الخارجية، و الملاحظة الثانية التي يمكن تسجيلها بالنسبة لرأس المال العامل الخاص هو أن قيمته بعيدة من قيمة رأس المال العامل الدائم، هذا ما يعني أن قيمة الديون الطويلة الأجل كبيرة جدا و هو مؤشر سلبي للوضعية المالية للمؤسسة.

*رأس المال العامل الإجمالي

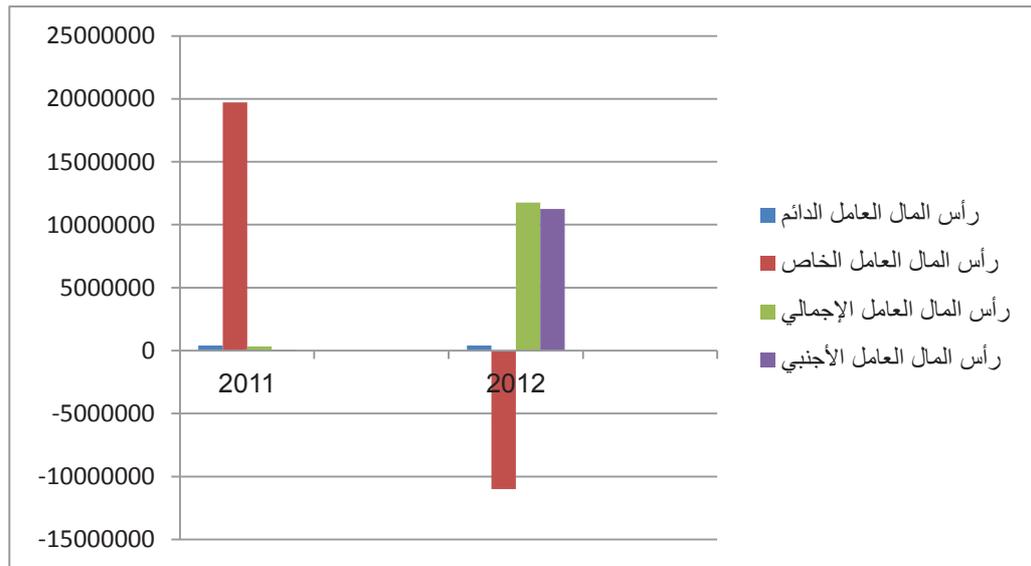
إن القيمة المعتمدة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

*رأس المال العامل الأجنبي

إن القيمة المرتفعة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة غير مستقلة ماليا أي قدرة الأطراف الخارجية على تدخل في سياستها، و كذلك القيمة المرتفعة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة لا يمكنها الحصول على قروض إضافية و بسهولة.

الشكل رقم(3-10) : التمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة

الوحدة : 10³



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

1- احتياجات رأس المال العامل

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتها و مدينوها (احتياجات الدورة) بالديون القصيرة الأجل (موارد الدورة) ، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، و هو ما يسمى (احتياجات رأس المال العامل) .

جدول رقم (3-10): احتياجات رأس المال العامل

السنوات/ البيان	2011	2012
الأصول المتداولة- القيم الجاهزة	253 969 254,21	11 680 048 256,59
الديون القصيرة الأجل- السلفات المصرفية	163133297,7	163133297,7
احتياجات رأس المال العامل	90 835 956,51	11 516 914 958,89

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية و جداول الديون للمؤسسة.

الخزينة :

كما سبق و أن عرفنا الخزينة بأنها مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، و يمكن حساب خزينة المؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

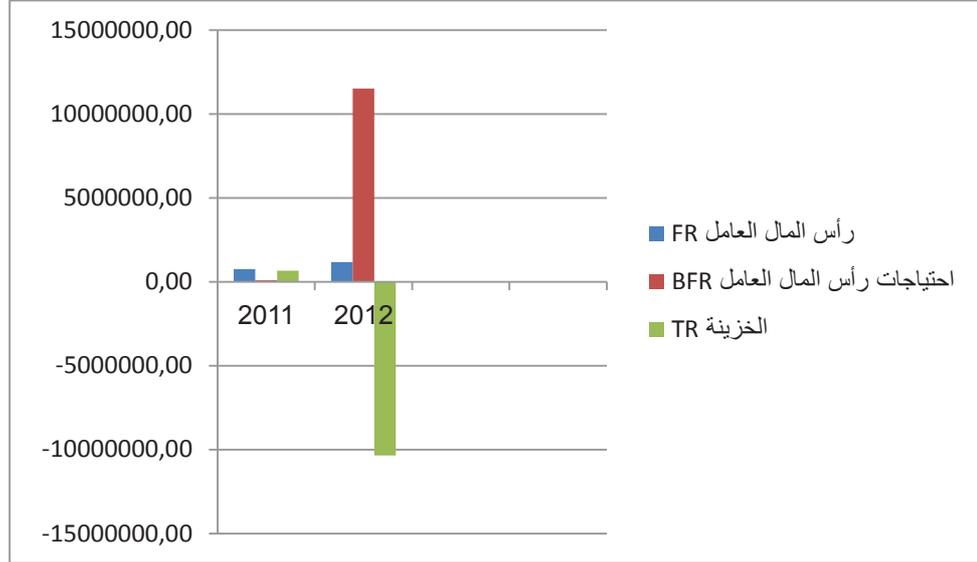
الجدول رقم (3-11): الخزينة

السنوات/ البيان	2011	2012
رأس المال العامل	750180337,50	1169158290,13
احتياجات رأس المال العامل	90835956,51	11516914958,89
الخزينة	659344381	-10347756669

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ انخفاض قيمة الخزينة في سنة 2012 بنسبة 25% ، و يعود السبب أيضا في هذا الانخفاض إلى نقص في القيم الجاهزة خلال تلك السنة. من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية لا تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال و لكن هذا الفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها. والشكل الموالي يوضح مختلف مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة.

الشكل رقم (3-11) : التمثيل البياني لرأس المال العامل الدائم، احتياجات رأس المال العامل ،
والخزينة للمؤسسة

الوحدة : 10^3



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بالإعتماد على الوثائق المحاسبية

خلاصة الفصل :

من خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة 2011 & 2012 ، وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه والمتمثلة أساسا في :

- انخفاض في معدل دوران الأصول المتداولة، وهذا راجع بالأساس إلى سوء السياسة

المتبعة في تسيير المخزونات.

- هناك تراجع في أداء المؤسسة خلال السنة الأخيرة، وهذا ما تم ملاحظته من خلال

تحليل نسب النشاط للمؤسسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها، أو أن هنا كأصول زائدة، لا حاجة للمؤسسة إليها، ومن أجل تفادي ذلك يجب على المؤسسة التخلي عن

الاستثمارات الزائدة إن كانت هناك أصول زائدة، أو استغلال كامل أصولها إن كانت هناك أصول غير مستغلة.

وفي الأخير يمكن القول أن رغم هذه النقائص التي تم تسجيلها فيما يخص أداء المؤسسة، إلا

أنها تبقى في وضعية تسمح لها بالقيام بوظائفها المختلفة دون أي صعوبات.

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	الجدول :
18	الجدول رقم (01-02) : الميزانية المالية المختصرة
36	الجدول رقم (02-02) : مفهوم الموارد والاستخدامات
37	الجدول رقم (03-02) : مضمون الجزء الأول من جدول التمويل
40	الجدول رقم (04-02) : الجزء الثاني من جدول التمويل
42	الجدول رقم (05-02) : عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفق النقدي
66-65-64	الجدول رقم (06-03) : الميزانية المالية المفصلة
67	الجدول رقم (07-03) : الميزانية المالية المختصرة
68	جدول رقم (08-03) : حساب نسب السيولة للمؤسسة
70	جدول رقم (09-03) : رؤوس الأموال العاملة
72	الجدول رقم (10-03) : احتياجات رأس المال العامل
72	الجدول رقم (11-03) : الخزينة
	الأشكال :
29	الشكل رقم (01-02) : أنواع رأس المال العامل
31	الشكل رقم (02-02) : أثر المقص لحالة خطأ في السياسة المالية
32	الشكل رقم (03-02) : أثر المقص لحالة النمو الغير المتحكم فيه
32	الشكل رقم (04-02) : أثر المقص لحالة سوء تسيير عناصر الاستغلال
33	الشكل رقم (05-02) : أثر المقص لحالة الخسائر المتراكمة
34	الشكل رقم (06-02) : أثر المقص لحالتي تدهور النشاط و إفلاس عميل مهم
42	الشكل رقم (07-02) : الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية
43	الشكل رقم (08-02) : قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق الطريقة المباشرة
44	الشكل رقم (09-02) : قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق الطريقة غير المباشرة.
71	الشكل رقم (10-03) : التمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة
73	الشكل رقم (11-03) : التمثيل البياني لرأس المال العامل الدائم، احتياجات رأس المال العامل، والخزينة للمؤسسة

الخاتمة

يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمراً ضرورياً، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي، ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المحلل من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، ولا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي.

وإنهينا إلى أن النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومات المالية من جهة، وتغيير النظرة السائدة للوظيفة المحاسبية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة من جهة أخرى، باعتبارها أصبحت تمثل مصدر المعلومة المالية التي تعتمد عليها كل الوظائف الأخرى بمناسبة اتخاذ القرارات. وبالنتيجة سيسمح للمحلل المالي بتحضير الأعمال بأكثر دقة من ذي قبل، ويزوده بأدوات كان يقوم بإعدادها في السابق على هامش الوظيفة المحاسبية، فكان يستغل المعلومة الخامة الواردة في الملاحق أو حتى في بعض التقارير الأخرى من أجل معالجتها واستغلالها، الشيء الذي لم يكن في متناول المحلل الخارجي مثلاً.

ومع انفتاح الاقتصاد الجزائري ودخوله في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وسعيه إلى الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، لأجل هذا نرى أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في النظام المحاسبي المالي ستكون له آثار عميقة على مستوى نوعية المعلومات المالية أو حتى على مستوى الأداء المالي للإطارات الجزائرية، فلم يعد هناك فاصل بين وظيفة المحاسبة والوظيفة المالية، فالمحاسب يعتبر ضمنياً إطاراً مالياً، في الوقت الذي أصبح يتكفل بتقديم معلومات إلى المستثمرين الحاليين والمحتملين، وإلى المقرضين الحاليين والمحتملين، وإلى كل من له علاقة بحياة المؤسسة من الدولة إلى المسيرين والعمال و ممثلهم بل حتى إلى المجتمع المدني.

هذه المعلومات تظهر الوضعية المالية وتطورها وتسمح بقياس الأداء والمردودية وتبين مقدار القيمة التي تم إنشاؤها، وهذا هو أساس الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.

إن الجداول المالية التي تعتبر من مخرجات هذا النظام أصبحت تشمل كل المعلومات الضرورية للقيام بالتحليل المالي، من الميزانية إلى جدول تدفقات الخزينة.

فالشكل المقترح للميزانية وطريقة ترتيب عناصرها الأصول والخصوم أصبح يلبي بشكل كاف احتياجات المحلل المالي، فلم يعد بحاجة لإجراء التعديلات السابقة التي كان يجريها في ظل المخطط المحاسبي الوطني.

وطرق تقييم عناصر الأصول والخصوم أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على القيمة الحقيقية، ما يسهل على المحلل المالي القيام بوظيفته.

وأهم جدول تم إدخاله ضمن مخرجات النظام الجديد هو جدول تدفقات الخزينة، الذي يعتبر أساس المعطيات التي تبين قدرة المؤسسة على تكوين مداخل ترفع من قيمة المؤسسة في المستقبل.

وأهم ميزة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية هو تقليص المدة التي تستغرقها عملية تقديم المعلومات، فلكي تكون المعلومة ملائمة يجب أن تصل في الوقت المناسب، وإذا كانت المعلومة موجهة أساساً للمستثمرين في السوق المالية،

وقد تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة كون أداء المؤسسة ناتج عن تركيبة من الأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد(اجتماعية، اقتصادية، قانونية...)، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المحلل للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

إستنتاجات :

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية خلال السنتين 2011 و2012 توصلنا إلى استنتاج مجموعة من الملاحظات، والمتمثلة في ما يلي:
-استطاعت المؤسسة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة.

-بالنسبة للسيولة فالمؤسسة لا تحتفظ بقدر كاف من السيولة خلال هذه الفترة ، وهذا ما لا يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد التزاماتها القصيرة الأجل، أما فيما يخص الجانب التسييري للمؤسسة، نلاحظ غياب الميزانية التقديرية في المؤسسة والتي تمثل الوثيقة الأساسية لأي عمل تسييري حقيقي أو تقديري، وهذا مهما تكن طبيعة الميزانية سواء كانت ميزانية مبيعات، الخزينة،... الخ، لأن هذه الميزانية تسمح بتقييم أداء المؤسسة وذلك بملاحظة وتحليل الفروقات الموجودة ما بين التقديرات وما هو محقق، لذلك يجب على المؤسسة إنشاء خلايا متخصصة في التسيير التقديري وهذا من أجل تأمين فعالية ومردودية المؤسسة.

آفاق البحث

في الأخير يمكن القول أن تقييم الأداء داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي، وعلى هذا الأساس نأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجالا للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تمس الأداء الكلي للمؤسسة، وكذا توسيع مجال الدراسة ليشمل تقييم الأداء مجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات للوصول إلى نتائج دقيقة، وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة.

المراجع :

1. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الإسكندرية : الدار الجامعية، 2005
2. إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي – الإدارة المالية ، الطبعة الأولى، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 2006
3. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة ، مؤسسة الوراق للنشر، 2004
4. عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2006.
5. علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، عمان مكتبة الرائد العلمية، 2000
6. سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال، المحاسبة المالية المتوسطة، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، الإسكندرية : الدار الجامعية، 2000
7. مبارك لسوس ، التسيير المالي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004
8. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية : الدار الجامعية، 1998
9. محمد مطر، كتاب التحليل المالي والائتماني ، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الأولى، عمان : دار وائل للنشر، 2000
10. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، عمان : دار وائل للنشر ، 2005
11. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الجزائر : دار المحمدية العامة، 1988.
12. هيثم محمد الزغبى ، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى ، عمان دار الفكر ، 2000

المذكرات :

1. تودرت أكلي ، التحليل المالي في ضل النظام المحاسبي المالي (SCF 2007)، مذكرة ماجستير تخصص مالية ونقود غير منشورة ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009
2. اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها ، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال غير منشورة ، جامعة باتنة ، السنة الجامعية 2008-2009

القوانين :

قانون رقم : 07-11 بتاريخ 25-11-2007 المتضمن نظام المحاسبي المالي المادة 3 و 121-3 منه

الانترنات :

http://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4290561/79/aa180.doc